

فكرة العامل وأثرها في بناء المصطلحات النحوية عند سيبويه

علي سليمان الجوابرة (1)

يسعى البحث إلى دراسة أثر العامل في بناء المصطلحات النحوية عند سيبويه، ودوره في إطلاقاتها من خلال ثنائية العامل والمعمول، والعلاقة المتجسدة بينهما، ويشتمل على تقديم متواضع في إرهاصات العامل والمصطلحات النحوية، والعامل مفهوما ومصطلحا، ثم التوقف عند مصطلحات يتجلى أثر العامل في بنائها، من مثل: ألقاب الإعراب، والمبتدأ والابتداء، والفاعل، والتعدي، والمفاعيل، والإلغاء، والتعليق، كما توقف عند مصطلحات بات تأثير العامل في بنائها واضحا بعد سيبويه، وربما الذي مهد لنشوء بعضها وصف سيبويه المطول في كثير من عناوين أبواب كتابه، حتى أضحت في بعض جوانبها مفاهيم واضحة لا ينقصها إلا المصطلح. وتوصلت الدراسة إلى نتائج أهمها: أن سيبويه لم يتعامل مع المصطلح النحوي، ويهتم به بقدر اهتمامه وعنايته بقضية العامل والمعمول، ففكرة العامل كانت مسيطرة عليه، وبالتالي انعكس على بناء المصطلح عنده، ويظهر تأثيره في مصطلحات كثيرة وردت في الكتاب، نذكر منها: ألقاب الحركات والمبتدأ والتعدي والمفعول به والإلغاء، وهذا يقود إلى القول: إن من أبرز مظاهر عناية النحاة بالعامل اصطباغ المصطلح بالإعمال، وربما كان ذلك سببا في بقائها على مر الزمن ثابتة راسخة مستقرة، ومن النتائج: أن دور العامل في بناء المصطلحات النحوية عند سيبويه يدعم أصالة الدرس النحوي عند العرب، وأنه انبثق من المادة العربية، والمنهج العربي.

الكلمات المفتاحية: العامل، المعمول، المصطلح النحوي، المفهوم.

Sibawayh's Concept of Agent and its Effect on Building Syntactic terms

Ali Sulaiman Mohammad Al-Jawabrah

Abstract: Sibawayh's Concept of Agent and its Effect on Building Syntactic terms. This research aims to study the effect of the agent on building syntactic terms by Sibawayh via the agent and agented (ma<muul); also, the research comprises a humble presentation of introductions of the agent and the syntactic terms, conceptual and idiomatic meanings of 'agent'; next, it focuses on terms in which the effect of the agent on their building is prominent. In addition, the research discusses post-Sibawayh terms having effect of the agent on their building. Possibly, some of those terms were based on the long-detailed description by Sibawayh in his book, Alkitab. The study has reached results, the most important of which is the following: Sibawayh did not deal with the syntactic term or care about it as much as his caring about and attention to the issue of the agent because he was preoccupied with the concept of the agent. Subsequently, that reflected on building the term by him, and this is very clear in many terms mentioned in Alkitab, and some of them are the following: harakat, Mubtada', transitivity, object and 'ilgha'. This perhaps was the reason why these terms have stayed fixed and stable not affected by any change so far, and expectedly in the future, Proving the fact of the agent's role in building terms by Arabs supports the fact that of the syntactic thinking is original because it resulted from the Arabic intellectual environment depending on the Arabic approach by Arabs.

Keywords: the agent, agented, Syntactic terms, concept.

(1) جامعة طيبة-المملكة العربية السعودية، draljawabrah@yahoo.com

المقدمة:

مما لا شك فيه أن النحو العربي اعتمد اعتمادا كبيرا على نظرية العامل في قضاياها المختلفة، فلم يخل باب من أبواب النحو منها، وكان العامل منطلقا لدراسة العلامة الإعرابية، وأساس تفسير كثير من الظواهر الإعرابية، فالحركة لا بد لها من جالب، ولا بد لها من حاذف إذا حذف، وبالتالي كان له الأثر البارز في بناء المصطلح النحوي وإيجاده، وقد يكون دوره أقل من ذلك يتمثل في البحث عن ألفاظ مرتبطة به في الأصل من حيث المفهوم، حيث ينقلها من معناها اللغوي ليدخلها مجال النحو ويسقط عليها نوعا من التوافق والتواضع والاستعمال، حتى تكون علما على مسألة نحوية أو ظاهرة لغوية.

هدف البحث:

أولا: بيان ما للعامل من أثر في بناء المصطلحات النحوية عند سيبويه، ودوره في إطلاقاتها من خلال ثنائية العامل والمعمول، والعلاقة المتجسدة بينهما.

ثانيا: محاولة الوقوف على أهم المصطلحات التي يتجلى أثر العامل في بنائها، من مثل: ألقاب الإعراب، والمبتدأ والابتداء، والفاعل، والتعدي، والمفاعيل، والإلغاء، والتعليق، كما توقف عند مصطلحات بات تأثير العامل في بنائها واضحا بعد سيبويه، وربما الذي مهد لنشوء بعضها وصف سيبويه المطول في كثير من عناوين أبواب كتابه، حتى أضحت في بعض جوانبها مفاهيم واضحة لا ينقصها إلا المصطلح.

ثالثا: دعم أصالة الدرس النحوي عند العرب من خلال فكرة العامل ودوره في بناء المصطلحات النحوية عند سيبويه، وأنه انبثق من المادة العربية، والمنهج العربي، وبعده عن التأثير الأجنبي خاصة في مصطلحاته في طوره الأول.

الأهمية:

تعد هذه الدراسة إثراء لدور العامل في الفكر النحوي العربي بما تصل إليه من نتائج تعكس أصالة الدرس النحوي عند العرب من خلال نظرية العامل ودورها في بناء المصطلحات النحوية عند سيبويه، فضلا عن إثراء المكتبة العربية بنتائج دراسة ترتبط بموضوع الفكر العملي عند سيبويه والمصطلح.

حدود الدراسة:

هي مصطلحات نحوية عند سيبويه يظهر أثر العامل في بنائها وإيجادها تتمثل في:

- 1- حركات الإعراب.
- 2- المبتدأ والابتداء.
- 3- الفاعل.
- 4- التعدي.
- 5- المفاعيل وتشمل: والمفعول به، والمفعول له، والمفعول فيه، والمفعول معه.
- 6- الإلغاء والاستعمال.

إرهاصات العامل والمصطلحات النحوية:

بدأت المصطلحات النحوية بسيطة ساذجة طبيعية في أول أمرها كما بدأت العلة والقياس وفكرة النحو، وكما بدأ العامل "فلم تظهر إلى عالم الوجود كاملة ناضجة، مجافية بهذا طبيعة الأشياء وتطورها، ولكنها مرت بالمراحل التي مر بها النحو كله، ومرت بها فروعه وقواعده... ولكنها ما لبثت بمضي الزمن، وطول العهد، ومتابعة الدرس، أن وقفت على قدميها، وأن أخذت أسماء ثابتة،

والأفاظ خاصة لازمتها وعاشت معها، وتخطت بها القرون حتى وصلت إلى عصرنا الحاضر" (1)، وهنا نتساءل كيف بدأ العامل "فكرة" حتى أخذ صفة المصطلحية أو النظرية؟ لعل من نافلة القول الإشارة إلى أن النظرة الأولى للمصطلحات النحوية في بداية أمرها تظهر نوعاً من الاعتباطية أو العفوية إلا أن الباحث المدقق يظهر له أنها تصدر عن وعي لغوي، ومنهج متكامل يكمن في أذهان واضعيها، ولناخذ العامل كمصطلح مثلاً على ذلك.

في البداية نقول: إن فكرة العامل جاءت عند النحاة المؤسسين -و على رأسهم الخليل- بفعل تصورهم للظاهرة النحوية، وما يمكن إدراكه من تفاصيل لأجزائها، فكانت كل قضية من قضاياها تدفع باتجاه نظمها ضمن ظاهرة تفسيرية عامة من أجل الوصول إلى تفسير معقول، لأبرز ظواهرها وهي ظاهرة الإعراب، وكأني بالخليل وغيره من مؤسسي النحو يدورون المسألة في عقولهم، ويقبلونها بوجودها المتعددة؛ للبحث عن تفسير ينظم المسألة النحوية كلها.

وأهمية الإعراب في العربية تبرز في أنها جعلت النحاة يبحثون عن سبل تيسير فهمه للمعتقين للدين الجديد من خلالها، وكان من تلك السبل أن صاروا في عرض هذه الظاهرة على نهج خاص يُمكنهم من الإلمام واستيعاب جميع جوانبها؛ فأبدعوا فكرة العامل منذ مرحلة النشوء والنمو (2)؛ لأن المتنوع في كتاب سيبويه يدرك بجلاء "أن الخليل هو الذي ثبت أصول نظرية العوامل، ومدفوعها، وأحكامها إحصائياً بحيث أخذت صورتها التي ثبتت على مر العصور، فقد أرسى قواعدها العامة ذاهباً إلى أنه لا بد مع كل رفع لكلمة أو نصب أو خفض أو جزم من عامل يعمل في الأسماء والأفعال المعربة ومثلها الأسماء المبنية" (3).

فظاهرة الإعراب كانت من أكثر القضايا إلحاحاً على عقولهم، فملاحظة التغيرات في شكل العلامة النهائية للكلمات، وبحث أسبابها، وملاحظة تعلق عناصر التراكيب ببعضه، والتقديم والتأخير وغيرها من قضايا التراكيب في الجمل، ومحاولة تعليلها وتفسيرها، كان كل ذلك يلفت انتباههم، فكانت أول من دق ناقوس البحث والتعليل، وهذه النظرة المتمثلة بشرح العلة والبحث عن أسبابها موجودة عند النحاة الأوائل، فقد رافقت النحو منذ نشأته بدليل ما كان بين عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي والفرزدق عندما خطأه في بعض إشعاره من ذلك حين قال للفرزدق "بم رفعت" أو مجلفاً "عندما سمعه ينشد:

و عض زمان يا بن مروان لم يدع من المال إلا مسحاً أو مجلفاً (4)

اعترضه لرفعه قافية البيت، وكان حقها النصب؛ لأنها معطوفة على مسحاً، أو بعبارة أدق لأن القياس النحوي يحتم ذلك ويوجبه" (5)، ولم تقتصر هذه الملاحظات على نحوي بعينه، بل أضحت منهجية كل النحاة، نجدها عند عيسى بن عمرو النخعي، وأبي عمرو بن العلاء، والخليل بن أحمد الفراهيدي الذي قيل عنه "الغاية في تصحيح القياس، واستخراج مسائل النحو وتعليله" (6).

حتى إذا وصلنا إلى سيبويه وجدنا تعليقاته تنتشر بشكل واسع في كتابه، ويجسدها قوله: "وليس شيء يضطرون إليه" العرب" إلا وهم يحاولون به وجهاً" (7)، وقد أدرك المحدثون أهمية العلة عند سيبويه، فقدموا لنا صورة عن العلة عنده، فالنجدي يشير إلى أن سيبويه يستمد تعليقاته من كل ما يمكن أن تستمد منه التعليقات إلا حقائق الفلسفة وقضايا العلوم (8)

وهذا يعني أن النحاة اعتمدوا على "منهج درس لغوي يركز على الاطراد والقياس، ويتجاوز ملاحظة الظواهر اللغوية الأولية المتناثرة كالرفع والنصب والجر والجزم والتثوين إلى البحث عن

1- عبد الرحمن السيد، مدرسة البصرة النحوية: 324

2- وهي المرحلة الثانية من مراحل نشأة النحو، ينظر: محمد طنطاوي، نشأة النحو: تاريخ أشهر النحاة: 19، 22

3- شوقي ضيف، المدارس النحوية: 38

4- ابن جني، الخصائص 99/1، الفرزدق، الديوان، شرحه وضبطه علي فاعور: 386، وورد فيه "أو مجلفاً"،

5- شوقي ضيف، المدارس النحوية: 23

6- علي بن يوسف القفطي، إنباه الرواة على أنباء النحاة: 45

7- المصدر السابق: 22/1

8- علي النجدي ناصف، سيبويه إمام النحاة: 163

أسباب الرفع والنصب... ويلفتنا سؤال ابن أبي إسحاق "بم رفعت أو مجلف"؟ وهو يعني انتقال الدرس اللغوي مادة ومنهجا ومصطلحات... إلى قضية جديدة على الدرس النحوي ألا وهي نظرية العامل... وإنما خرج عن هذا المستوى ليفاجئ الفرزدق ومن معه والدرس اللغوي كله بسؤال بما رفعت؟ أو بأي شيء رفعت؟ أي بأي عامل لفظي أو معنوي رفعت "أو مجلف"، ولكنه لم يستعمل ولم يصرح بلفظ العامل، بل استعمله أو استعمل معناه وحقله الدلالي المصطلحي" (9) وهكذا نستطيع أن نعد مثل هذه الملاحظات في مجموعها إرهاصات لظهور نظرية العامل فيما بعد "فنظرية العامل تفرعت وتشعبت عن فلسفة العلة، فافتراض النحاة أن لكل حالة إعرابية لا بد من وجود عامل أدى إليها وكان سببا فيها" (10)، ويكاد يجمع الباحثون على أن سببويه هو أول من أنهج سبيل القول في العامل، وهم يذهبون إلى أن سببويه أدار بحوث كتابه على فكرة العامل (11) ثم اتبعه النحاة من بعده.

وحين نتحدث عن العامل عند سببويه من وجهة نظرنا، فإننا نتحدث عنه كفكرة أخذت تلامس فكر سببويه في تلك الفترة قبل أن يؤلف كتابه، بمعنى أنها لم تكن واقعا نحويا متداولاً، وأضحت في كتابه ما للنظرية من أسس وضوابط، وأحكام وتفرعات، بل لا نغلو إذا قلنا أنها دائماً الأساس الذي يبنى عليه سببويه حديثه في مباحث النحو (12)، وبالتالي جاءت النظرة الشمولية للظاهرة النحوية بحيث ربطت الظواهر المتجانسة في باب واحد، وأعطيت تعليلاً واحداً، أو حكماً واحداً، ثم مصطلحاً واحداً، كظاهرة ما ينتصب في كتاب سببويه التي تشير إلى تأثيره بنظرية العامل من خلال اهتمامه بالحركة ومن كونه محركاً بالنصب، إذ كثيراً ما ينعى الأبواب النحوية بقوله: "باب ما ينتصب من المصادر" أي أنه معرب منصوب، ليقول بعد ذلك بمفعوليته؟ مما يشير إلى أن فكرة العامل كانت مسيطرة على عناوين الأبواب.

لكنها لم تأخذ صفة الشيوخ والانتشار وأخال أن أصحابها أو المؤسسين الأوائل لا يحسبونها إلا كذلك، حتى إذا أخذ الكتاب مكانه بعد سببويه أضحت الفكرة نظرية، وأصبح العامل أساس النحو وتوصلوا من خلاله إلى تفسير ظاهرة الإعراب؛ ولذا أطلق عليها نظرية العامل لاحقاً، في حين يمكن عدّها بداية الأمر فكرة لم تأخذ سمة النظرية المحددة.

إذن نظرية العامل تعد أحد المفاهيم والتصورات الكبرى -إن لم تكن الوحيدة- التي بنى سببويه عليها كتابه، وهنا نتساءل إذا كان العامل كذلك فما مفهومه عند سببويه؟ وهل مفاهيم وتصورات نظرية العامل في عصر تأليف الكتاب انعكست على اصطلاحات الكتاب؟

العامل مفهوماً ومصطلحاً

بداية نقول: إن الصورة الذهنية لمفهوم العامل كانت ناضجة ومختصرة في ذهن سببويه، وليس أدل على ذلك من أن أساس بناء كتابه على منهج العامل دليل على وضوح مفهومه في ذهنه، بل لا نجانب الصواب إذا قلنا: إن المصطلح والمفهوم واضحان في ذهنه، وليس أدل على ذلك من ذكر للعامل له في أكثر من موضع دون تحديد أو أدنى تعليق، وكأنه حقيقة مقررة؛ لذا جاءت تطبيقاته على مسائل النحو ومصطلحات واضحة ومنبثقة عنه.

ولعلنا نستطيع تقديم صورة لتكوّن مصطلح العامل بشكل عام على النحو التالي: إن مؤسس النحو كان لديهم تصور ذهني -فكري- لشيء ما موجود في الواقع اللغوي، ولتقل: ظاهرة الإعراب، ولعلمهم بحثوا عن أداة لتفسيرها فتمكنوا من خلال ربط ظاهرة الإعراب بمجموعة من المفاهيم اللغوية المماثلة أو المتقاربة؛ لأنه جرت الطريقة في وضع المصطلح إذا ما أريد "وضع اسم لموجود التعرف على سماته المميزة له عن غيره، فالواضع لا يعطيه اسماً كما اتفق له... ولكنه يبدأ

9- شوقي ضيف، المدارس النحوية: 23

10- فؤاد حنا التريزي، في أصول اللغة والنحو: 137

11- ينظر، عطا موسى، مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين: 145-146

12- ينظر، عبد الله بن حمد الخثران، مراحل تطور الدرس النحوي: 100-101

باستعراض صفاته وأحواله ومختلف الأفعال التي تصدر عنه، فيختار صفة واحدة من صفاته أو فعلا واحدا من أفعاله... فإنه يأخذ اللفظ المعبر عن تلك الصفة أو الفعل فيشتق منه لفظا جديدا يصبح قاصر الدلالة على الموجود الجديد الذي نعني بتسميته (13) على وفق ما يقتضيه الموضوع وأكثر الصفات أو الأحوال، أو الأفعال إلحاحا على عقله وأقربها إلى تصويره، ولعل النحاة وجدوا ضالتهم في لفظ العمل أو العامل، فأطلق عليه مصطلحا خاصا يعبر عن كل ذلك.

هذا تصور كلي لطبيعة تكون المصطلح، لكن كيف يمكن فهم التصورات الذهنية والمفاهيم لمصطلح "العامل" وقد وضع واستقر وأصبح نظرية في مجال النحو، وفسرت به ظواهره وقضاياها؟

نقول: يمكن التعرف على التصور الذهني للعامل عند سيبويه -ومن سبقه من النحاة- بسبر أغوار المسألة هذه من خلال التعرف على الدلالة اللغوية للعامل، وفهم التصورات الخاصة بهذه النظرية بوصفه أصلا قام عليه دراسة النحو، وحكمت الكثير من أبواب الكتاب، بل بُني الكتاب بموضوعاته النحوية على العامل" (14) إذ ذكر سيبويه في بداية كتابه ما يدل على أنه يأخذ بهذه النظرية، ويوجه بعض أبواب كتابه على أساسها، قال: "هذا باب مجاري أو آخر الكلم من العربية، وهي تجري على ثمانية مجارٍ... وإنما ذكرت لك ثمانية مجارٍ لأفرق بين ما يدخله ضربٌ من هذه الأربعة لما يحدثُ فيه العاملُ - وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه - وبين ما يُبْنَى عليه الحرفُ بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل التي لكل عامل منها ضربٌ من اللفظ في الحرف" (15)

ونشير إلى أنه تردد مصطلح العمل والعامل والمعمول في مواضع كثيرة من الكتاب، ولعل من أكثر الأبواب التي يحشد فيها سيبويه مصطلح العمل، وإن عرضها خلال الشرح ولم يضعها عناوين أو رؤوس موضوعات "باب الفاعل"، يقول: "باب الفاعل الذي لم يتعدَّ فعله إلى مفعول، والمفعول الذي لم يتعدَّ إليه فعلُ فاعلٍ، ولا يتعدَّى فعله إلى مفعول آخر، وما يَعْمَلُ من أسماء الفاعلين والمفعولين عَمَلُ الفعل الذي يتعدَّى إلى مفعول وما يعمل من المصادر ذلك العمل... (16)

وأغلب الظن أن فكرة العامل هذه منحدره إلى سيبويه من شيوخه، لأنها تأتي في حديثه من أول لحظة، كأنها فكرة نهائية مقررة لم يضطرب في التعبير عنها" (17)، وفي مقدمة شيوخه الخليل، وهو ما ذهب إليه كثير من العلماء بأن الخليل هو صاحب فكرة العامل، وهو الذي ثبت أصول نظرية العامل، ومد فروعها وأحكمها إحكاما بحيث أخذت صورتها التي ثبتت على مر العصور (18)

نعود إلى القول: إنه إذا أردنا التعرف على مدلولات العمل والعامل في اللغة فسيكون من خلال العين للخليل؛ لأنه أقدم المعاجم العربية، كما أن صاحبه من أصحاب نظرية العامل ومؤسسيها- حيث جاء فيه: "عمل عملا فهو عامل، واعتمل عمل لنفسه... والعمالة: أجر ما عمل، والمعاملة: مصدر عاملته معاملة، والعملة: الذين يعملون بأيديهم ضروبا من العمل حفرا أو طينا أو نحوه... وأعملت إليك المطي أتعبتها، وفلان يُعْمَلُ رأيه أو كلامه أو رُمحه ونحوه عمل به، والبناء يستعمل اللبن إذا بنى به" (19).

وبالتأمل فيما ورد في كتاب العين من ناحية لغوية يمكن استنتاج ما يأتي:

أولا: إن لفظ العامل لغويا يطلق على البناء في حدود من يستعمل اللبن إذا بنى، فالأصل في العمل والعامل أن يطلق على المشتغل بالطين و"الطين يعالج ليصنع منه اللبن، واللبن يرتبط بالبناء، ليقوم به البنيان ويرتفع وهذا التخصيص جاء بعدما كان عاما في العمل بحيث يشمل ضروب الحفر

13- محمد بلقرين، مصدر الوضع وتوليد المصطلح، اللسان العربي، جامعة الدول العربية، السنة 1997، عدد 44، ص 141-158 ص 153

14- ينظر: علي النجدي ناصف، سيبويه إمام النحاة: 178-179، خديجة الحديثي، المدارس النحوية: 93

15- سيبويه، الكتاب: 1/13

16- المصدر السابق: 33/1

17- عبد الصبور شاهين، التطور اللغوي: 174

18- ينظر: شوقي ضيف، المدارس النحوية: 38، علي أبو المكارم، تقويم الفكر النحوي: 205، عوض القوزي، المصطلح النحوي: 93

19- الخليل بن أحمد، العين، مادة "عمل"، وينظر: ابن فارس، مقاييس اللغة، مادة "عمل"

والطين وربما غيرهما، ويلاحظ هنا أن الكلمة تدخل في جملة ألفاظ الحقل الإنشائي التي استعملها سيبويه في كثير من نصوصه (20)

ثانياً: يلاحظ أن الخليل كما هو واضح من خلال حديثه عن العامل لغة، وكذلك سيبويه كما في نصوصه من خلال "عمل" كما ورد سابقاً ولفظة: "بنى" كما في قوله: "فالمبتدأ ابتدئ ليبنى عليه كلام" (21)، ومشتقاتهما يميلان إلى جعل العمل مساوياً للإنشاء والتكوين والبناء والتأسيس، وبهذا يكون مفهوم العامل عنده مفهوم تكوين وإنشاء واستدعاء (22).

ومن هنا نجد أنفسنا نقف بإزاء عملية إنشائية تتمثل في إقامة بناء وحتى تتضح صورة العامل لا بد من العودة إلى فكرة البناء، وكأن سيبويه قد أدرك أن الجملة بناء يرتفع بالتدرج، "فكما أن وضع اللبنة الأولى الأساس سيكون مكاناً تحل فيه اللبنة الثانية (تلك اللبنة على الأولى) بالتلازم، فكذلك بناء الجملة فإن وجود المبني (المبتدأ اسماً أو فعلاً) سيكون مجالاً تشغله مقولة (المبني عليه)، إن هذا المفهوم التكويني للعامل عند سيبويه يعبر به عن المسلك الذي تسلكه المقولة الاسمية في حالة الابتداء بها، أو المقولة الفعلية التي يبتدأ بها أبداً، إذ ينزع الابتداء بها إلى تكوين مجالات تشغلها مقولات أخرى، بيد أننا نلاحظ في هذا الصدد أن تكون مجالات الجملة التي تبدأ بمقولة اسمية سيكون محدوداً إلى حد ما وهو ما يمكن أن نسميه بالبنية الافتراضية الصغرى للجملة، وتتألف من مسند + مسند إليه... في حين أن الجملة التي تبدأ بمقولة فعلية ستكون قادرة على الامتداد في إنشاء مجالات أخرى لما نطلق عليه المفعولات والظروف والمتعلقات... فكأن هذا الامتداد كان علة أن يخص سيبويه الفعل بصفة مهمة جداً اصطلاحاً عليها هو ب "التعدي" (23)

ثالثاً: لا يبتعد المعنى الاصطلاحي للعامل كثيراً عن المعنى اللغوي، إذ يشترط في كل مصطلح من وجود مناسبة أو مشاركة أو مشابهة كبيرة كانت أو صغيرة بين مدلوله اللغوي ومدلوله الاصطلاحي (24)، فالعامل "معناه اللغوي واضح: الدلالة على من قام بالفعل وأحدثه، وحين نقل هذا اللفظ إلى مجال البحث النحوي أريد به الإشارة إلى العنصر المؤثر في تغير الحركات الإعرابية في أواخر الكلمات المعربة، وبالطبع فإن التماس هذا العنصر المؤثر لا يفترض بالضرورة نظاماً معيناً، وإنما ينهض على تحليل ما هو موجود بالفعل في اللغة من نظام وتحديد ضوابطه" (25)

إذن العامل عند الخليل- ويشاركه تلميذه سيبويه في الفهم - عنصر بناء يربط من خلاله بين عناصر الجملة، وهو كذلك عنصر مشارك وفاعل في تكوين الجملة نحويًا، ولا يمتاز عن بقية عناصرها إلا بأنه العنصر المؤسس والمكون والمستدعي لبقية العناصر، ووجوده بالضرورة يستدعي وجود عناصر معمولة تختلف كما تبعاً لاختلافه، فهي محدودة إن كان المؤسس اسماً وتتسع إذا كان فعلاً" (26).

في ضوء هذا الفهم وجه سيبويه الكثير من الأبواب النحوية في كتابه، فالمبتدأ عنده إنما ابتدئ به ليبنى عليه كلام متمم لمعناه هو الخبر، والرفع لازم لهما؛ لأنه ثان، "فالمبتدأ كل اسم ابتدئ ليبنى عليه كلام، والمبتدأ والمبني عليه رفع" (27)، وقال عن الخبر: "واعلم أن المبتدأ لا بد له من أن

20- ينظر: سيبويه، الكتاب: 1/23، 81، 47، 126، 366، 127/2، 183، 127، 134، 138، 142، 301، 71، 359368،

21- المصدر السابق: 2/126

22- ينظر: سعاد كريدي كنداوي، العامل النحوي دراسة إبستمولوجية، مجلة كلية التربية واسط، 2011، الإصدار 13 ع 9، ص 7-36

23- غالب فاضل المطليبي وحسن عبد الغني الأسدي، المفهوم التكويني لنظرية العامل عند سيبويه، مجلة الموارد العراقية، 1999 العدد 3، صفحات 3-16 ص 10

24- ينظر: الشهابي، مصطفي، المصطلحات العلمية في اللغة العربية (في القديم والحديث): 4

25- علي أبو المكارم، المصطلحات النحوية، سلسلة دراسات عربية وإسلامية مركز اللغات الأجنبية والترجمة، جامعة القاهرة مصر، السنة 2002 ج 23، صفحات 5-40 ص 10-11

26- ينظر: سعاد كريدي كنداوي، العامل النحوي دراسة إبستمولوجية: 11

27- سيبويه، الكتاب: 2/126

يكون المبني عليه شيئاً هو هو، أو يكون في مكان أو زمان، وهذه الثلاثة يذكر كل واحد منها بعدما يبتدأ" (28)

ومن هنا نجد من الباحثين بناء على تحليله للمعنى اللغوي للعامل وتحليله لنصوص الكتاب من يذكر: أن سيبويه نظر للعامل "من جهة العمل (government) باعتبار العمل ممثلاً لعمليات الربط (binding processes) التي تتكون عن طريقها البنى النحوية (Syntactic Structures)، أي أن العمل هنا يمثل قدرة مقولة ما على اجتلاب مقولات أخرى (Categories) إلى بنية جملة وربطها بعضها مع بعض الآخر، بمعنى خلق أو إنشاء مجالات لتشغلها تلك المقولات، إن مقولة الفعل الماضي (ضرب) يمكن أن تنشئ مثلاً مجالات مربوطة بها" (29)، كما ذكر أن سيبويه لم ينظر للعامل من جهة الأثر (trace) الذي يخلفه حسب ما أشيع عنه في كتب الخالفين لسيبويه (30). وهكذا يتضح أن مفهوم العامل عند سيبويه مفهوم شامل يجمع مفهوم العمل وغيره من المفاهيم المتعلقة به كعنصر مسؤل عن كل عمليات الإنشاء والاستدعاء والربط والضم والإشغال بين عناصر الجملة بالإضافة إلى التهيئة.

ويحسن بنا هنا أن نذكر بعض التعريفات للعامل عند النحاة الخالفين لسيبويه، إذ عرفه ابن بابشاذ في المقدمة المحسبة: "العامل هو ما عمل في غيره شيئاً من رفع أو نصب أو جر أو جزم" (31)، وعرفه الشريف الجرجاني: "ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب" (32)، وهذان التعريفان يشرعان العلاقة بين العامل واللفظ من ناحية لفظية، فالعامل عندهم إذا هو الموجد للعلامة الإعرابية التي تقع في آخر الكلمة، ومما نجده عند بعض النحاة أنهم يضيفون شيئاً آخر، وهو أن العامل يحدث أيضاً المعاني النحوية من فاعلية ومفعولية وإضافة، يقول الأزهرى: "المراد بالعامل ما به يحدث المعنى المحوج للإعراب" (33).

وعلى كل حال فالنظر إلى الاعتبار اللفظي أو المعنوي لا يعني تناقضا في الوصف أو التفسير، فالاعتبار اللفظي يركز على الهدف التعليمي من الدرس النحوي، أما الاعتبار المعنوي فإنه يشرح العلاقة بين عناصر التركيب، ويحدد الوظائف النحوية للجملة، ومهما يكن من أمر فإن مجموعهما لا يخرجان عن كون العامل كالم في الأغلب تلتئم مع كالم آخر تسمى معمولات، تدل المتكلم على نوع خاص من الإعراب، وهذا ما نبه عليه ابن جني إلى أن ابتكار نحاة العربية لنظرية العامل، وتقسيمهم إياه إلى لفظي ومعنوي لم يكن إلا "الليروك أن بعض العمل يأتي مسببا عن لفظ يصحبه؛ كـ"مررت بزيد" و"لقيت عمراً قائماً" وبعضه يأتي عارياً من مصاحبة لفظ يتعلق به؛ لرفع المبتدأ بالابتداء" (34).

وعلى كل حال ففكرة العامل في النحو العربي لم تأت من فراغ، فالنحاة القدامى درسوا الظواهر اللغوية بتمعن، وكان منطلقهم للدراسة العلامة الإعرابية، فتكونت لديهم فكرة العامل-أصبحت لاحقاً نظرية -وهي عندهم أساس لتفسير كثير من الظواهر في الإعراب، وما يتعلق به "وكل من العلامة الإعرابية والعوامل والمعمولات تعد محصلة لإدراك النحاة لكيفية نظم الكلام، ومراقبة وظائف المفردات داخل التركيب، وعلاقات الوحدات اللغوية بعضها مع بعضها الآخر" (35) إذن نظر النحاة المؤسسون إلى الواقع اللغوي المتمثل بالتركيب، فتيقنوا أن هنالك علاقة بين عناصره المتعددة، فبحثوا عنها في التركيب، وخرجوا بتفسير لها فجاءتهم فكرة العامل؛ لأنها تنتظم المسألة النحوية كلها فهي أصلح تفسير لها وتعليل، ويتمثل في أن العناصر اللغوية تحكمها علاقة

28- المصدر السابق: 126/2-127

29- غالب فاضل المطليبي وحسن عبد الغني الأسدي، المفهوم التكويني لنظرية العامل عند سيبويه: 11

30- سعاد كريدي كنداوي، العامل النحوي دراسة إبستمولوجية: 12

31- طاهر بن أحمد ابن بابشاذ شرح المقدمة المحسبة: 344/2

32- الجرجاني، العوامل المنة النحوية: 78

33- الأزهرى، شرح التصريح على التوضيح: 60/1

34- ابن جني، الخصائص: 109/1

35- ممنوح عبد الرحمن، العربية والفكر النحوي: دراسة في تكامل العناصر وشمول النظرية: 186

التأثر، فكل عنصر مؤثر فيما بعده ومتأثر بما قبله، لذا "تصور النحاة إن أواخر الكلمات حين تتغير لا تتغير بطريقة عشوائية، وإنما تخضع لضوابط ونظام، وأن ثمة مؤثرات تحدثه وتحدد صورته، ومن ثم وضع النحاة مصطلح "العامل" للدلالة على العنصر المؤثر الذي بمقتضاه تتغير أحوال أواخر الكلمات وفقا لعلاقتها في الجملة، كما وضعوا مصطلح "المعمول" للدلالة على العنصر الثاني، ويقصدون بذلك الكلمة التي يتغير آخرها تبعا لتغير علاقاتها خضوعا لتأثير العامل فيها، كما أنه من الطبيعي إن تكون الحركة الإعرابية هي الأثر الوحيد الذي أحدثه العامل في المعمول، ولكن النحاة يرون أنها ليست الأثر الوحيد الذي يحدثه العامل في المعمول وإنما هي رمز لتغيرين يحدثان في المعمول بعد تسلط العامل عليهما، أولهما: التأثر الذي يلحق اللفظ، وثانيهما: التأثر الذي يصيب المعنى" (36)

ومن جانب آخر نشير إلى أن السابقين لسببويه اتفقوا على مصطلح العامل لوصف الظاهرة اللغوية بهذا المصطلح، ولعله في البداية أطلق عفويا عند أحدهم ونقصد بالعفوية من غير تواضع واتفق-ثم تلقفه المهتمون والدارسون بالدلالة نفسها، حتى أخذ الزمن يفعل فعله في استقراره وثباته، فالاتفاق والتواضع ليس معناه اجتماعهم عليه زمانا ومكانا، وإنما الذي حدث هنا أنهم اتفقوا عليه أي في إقراره واستعماله، ويعزز هذا التوجه أن مصطلح العامل ظهر في بدايات التأليف النحوي إذ لم يكن وضع المصطلح هدفا وغاية.

ونعتقد أن مفهوم العامل بعد استقراره ولد مفاهيم تتعلق به كان وظيفتها مشاركته في الوصف والتفسير والتبويب للظواهر النحوية، وبالتالي استقرت تلك المفاهيم المستحدثة في مصطلحات نحوية، ترتبط بطريق ما بوشائج مع مفهوم العامل ومضامينه، فقد أطلقها سببويه، وأصبحت مصطلحا عنده كالمفعول مثلا، ومنها ما أطلقه وأراد به وصفا لظاهرة ما، فهي لم تدخل حيز المصطلح، لكن من جاء بعده من الدارسين تلقفوها واستقرت عندهم مع الزمن، وأضحت الظاهرة تعرف بها لأن "أي مصطلح علمي جديد لا يستقر ويعبر عن مضمونه إلا بعد أن يستقر ذلك العلم وتشيع مصطلحاته، وتثبت بتتابع الدارسين عليه وتعهدهم إياه بالاستعمال، وتصلقه الألسن، والأقلام فيثبته، أو يغيروه، أو يضعوا ما هو أدل منه على مضمونه" (37)، لذا نرى هذه المصطلحات لم تكن اعتبارية في تلك المرحلة.

العامل وبناء المصطلحات

ونعود إلى ما ذكرناه سابقا إلى أن الظاهرة النحوية احتكمت في تفسيرها لتصورات ومفاهيم عقلية ولغوية، وحتى تأخذ تلك المفاهيم والتصورات حقا من الوضوح والاتفاق كان لا بد أن يوضع لها رمز يجمع أفكارها ويلم شتاتها، ولذا وقع الاختيار على رمز "العامل"، بعدما استعرض الواضع صفاته وأحواله ومختلف أفعاله التي تصدر عنه، فاختر صفة واحدة من صفاته أو فعلا من أفعاله، وفق ما يقتضيه التمييز والتخصيصية في العلم برزت السمة المميزة له "العاملية" عن غيره.

ومن هنا كان رمز "العامل" تربطه بدلالاته اللغوية علاقة بها نوع من التجانس والتقارب في بعض جوانبها "فالمصطلحات لا توضع ارتجالا ولا بد في كل مصطلح من وجود مناسبة أو مشاركة أو مشابهة كبيرة كانت أو صغيرة بين مدلوله اللغوي ومدلوله الاصطلاحي" (38)؛ لأننا نعتقد أن العلاقة قائمة بين المصطلح (الرمز) ومفهومه؛ لأن المفهوم يجب أن يكون ضمن نظام محدد متجانس من المفاهيم التي يشترك معها في مجموعة واحدة، والمصطلحات التي تطلق على كل مفهوم منها ذات صلة متجانسة أو متقاربة تدل على التجانس أو التقارب بين مفاهيمه (39)

36- علي أبو المكارم، المصطلحات النحوية: 24

37- خديجة الحديثي، المدارس النحوية: 90

38- ينظر: مصطفى الشهابي، المصطلحات العلمية في اللغة العربية (في القديم والحديث): 4

39- ينظر: علي توفيق الحمد، قراءة في مصطلح سببويه تحليل ونقد، مجلة علوم اللغة العربية، السنة 2006، المجلد التاسع العدد الأول، ص 68-101، ص 72

وبالتالي فقد ولد "العامل" مفاهيم متجانسة ومتقاربة معه تشترك في مجموعة واحدة، تقوم بدور وصف الظواهر اللغوية وتفسيرها وتبويبها، وتعكس العلاقات القائمة بين مفاهيم الظاهرة النحوية، ومن هنا كانت فكرة العمل النحوي تقوم في جزء كبير منها على العلاقة بين العامل والمعمول، والعلاقة بينهما ليست هي العامل فبينهما فارق كبير، وهو ما تنبه إليه سيبويه حين أشار إلى مجموعة من العلاقات فهو يرى أن المفعول به والمفعول المطلق والزمان والمكان يدخل في علاقة التعدي، ومن هنا جاء مصطلح التعدي، وقد تلغى العلاقة بينهما وهو ما أطلق عليه لاحقاً مصطلح "الإلغاء"، وقد تعلق العلاقة فاصطلح عليه "بالتعلق" وغيرها.

وبناء على ما سبق الإشارة إليه فإننا نقول: إن المنطقات والأسس التي وضعت عليها المصطلحات النحوية متعددة، فكل مصطلح أصوله وقواعده، فمنها ما يعود إلى نظرية العامل، فسبويه لديه تصور واضح لمفهوم نظرية العامل، وبالتالي لديه تصور واضح لعملها، وتأثيرها في التراكم، وعندما وضع بعض المصطلحات انعكس هذا التصور الإجمالي ومفاهيمه على بناء المصطلحات عنده، إذ يؤخذ بعين الاعتبار عند وضع المصطلح أو اختياره نظرية العامل بما تتضمنه من عناصرها الثلاثة أو أحد عناصرها، فجاءت مصطلحاته متماسكة مع تصورات العامل ومفاهيمه؛ لذا اختار للمفهوم مصطلحاته المناسبة القادرة على الدلالة عليه وعلى العامل، ويعكس كل هذا الوضوح في النظرية وتطبيقاتها دوراً في تشكيل المصطلحات وبنائها عند سيبويه وإن كان المفهوم في كتابه في كثير من المواضع لا يمكن إيضاحه إلا في ضوء دراسة الباب لأكثر من مرة، والوقوف على تمثيله وجمله الشارحة لذلك؛ لذلك يمكن القول: إن المفهوم والمصطلح عنده يعالجهما في ضوء نظرية العامل.

ولا ننسى أن نذكر أن منها: ما فرضته الطبيعة العامة في وضع المصطلح، فهو يجري على طريقة الكلمات الاصطلاحية في فقدانها المعنى اللغوي ونقلها إلى مجال التخصصية، بحيث ينسلخ اللفظ من معناه اللغوي وينقل إلى مجال آخر يصبح فيه رمزا لفكرة أو ظاهرة أو مسألة، ومن هنا لا يفهم إلا في ضوء شبكة من المصطلحات العلمية لهذا العلم؛ إما بنظيره أو بما يقابله مع بقية المصطلحات في التخصص الواحد، فعلى سبيل المثال "الإعمال" نقيض "الإلغاء" و"الرفع" نقيض "الخفض"، ومنها ما أوجدها وفرضها أسس التقسيم والتصنيف والتمييز، كمصطلحات الفعل والحرف والاسم والظرف والعطف والضمير.

وما يهنا من المصطلحات النحوية عند سيبويه تلك التي تشير إلى وجود صلة بينها وبين العمل والعامل ومقتضياته، أو بمعنى آخر تلك التي كان وجه التسمية مأخوذ من العامل ومفهومه، وهو الذي دفع الواضع لاختياره دون غيره، وقد يتمثل دور العامل حقيقة بدور الباعث إلى إيجاده واستعماله وانتشاره، وقد يكون دور العامل أقل من ذلك، يتمثل في البحث عن ألفاظ مرتبطة به في الأصل من حيث المفهوم حيث ينقلها من معناها اللغوي ليدخلها مجال النحو ويسقط عليها نوعاً من التوافق والتواضع والاستعمال، حتى تكون علماً على مسألة نحوية أو ظاهرة لغوية، وأول تلك المصطلحات الاعمال القائمة على أساس العامل: ألقاب حركات الإعراب والمبتدأ والتعدي والمفاعيل والإلغاء والتعليق.

ونفضل أن نتناول كل مصطلح وحده من حيث ارتباطه بنظرية العامل لفظاً ومفهوماً؛ حتى يسهل تحليله، وبالإضافة إلى التعرف على جانب من فكر سيبويه الاصطلاحي والنحوي ومدى تمييز مصطلحاته النحوية عندما توافقت مع نظرية العامل صبغة واقعية تعليمية.

أولاً: حركات الإعراب

وأول ما يواجهنا من مصطلحات نحوية عند سيبويه تعكس تأثير العامل في بناء المصطلح ما أطلق عليه: مجاري أواخر الكلم، إذ بدأ يحدد ما يطرأ على الكلمة من ناحية تركيبية حين تدخل الجملة، وهو ما يعرف بالإعراب والبناء، أو ما عرف بالعلامات أو الحركات التي تُظهر الأثر - وهو المكون الثالث لنظرية العامل - يقول: "وهي تجري على ثمانية مجارٍ على النصب والجرّ والرفع

والجزم والفتح والضمّ والكسر والوقف... وإتّما ذكرتُ لك ثمانية مجار، لأفرّق بين ما يدخله ضربٌ من هذه الأربعة لما يُحدثُ فيه العاملُ - وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه - وبين ما يُبْنَى عليه الحرفُ بناءً لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل التي لكلّ عامل منها ضربٌ من اللفظ في الحرف" (40).

وكما هو واضح جعل أحوال الكلمة ثمانية: أربعة للإعراب وأربعة للبناء، ووضع لكل حالة مصطلحا وقرن بينهما "وهذه المجاري الثمانية يجمعهنّ في اللفظ أربعة أضرب، فالنصب والفتح في اللفظ ضربٌ واحد، والجرّ والكسر فيه ضرب واحد، وكذلك الرفع والضمّ والجزم والوقف" (41).

وهدف إطلاقه على كل حركة من الحركات الثمانية مصطلحا ليميزها عن غيرها حسب ورودها مع المعرب أو المبني، فالخصوصية عنده واضحة وأثر العامل في المصطلح واضح كذلك، وتتمثل بإعطاء كل حالة إعرابية مصطلحا خاصا، فإذا كانت تلك الحالة ناتجة عن عامل سابق فلها مصطلح مغاير للمصطلح في حالة البناء، فكان يميز بين حركة مجلوبة بعامل يظهر أثره على الكلمة المعمولة، وبين أن تكون الكلمة متلبسة بحركة بناء فلا تتجاوب مع عامل سابق على النحو الآتي:

- 1- استعمل للحركة المجلوبة بعامل مصطلح الرفع مقابل الضم الذي هو بناء في الكلمة (42)
 - 2- استعمل للحركة المجلوبة بعامل مصطلح النصب مقابل الفتح الذي هو بناء في الكلمة (43)
 - 3- استعمل للحركة المجلوبة بعامل مصطلح الجر مقابل الكسر الذي هو بناء في الكلمة (44)
 - 4- استعمل للحركة المجلوبة بعامل مصطلح الجزم مقابل الوقف الذي هو بناء في الكلمة، وعبر عنه بلقب السكون والساكن في مواضع (45) منها: " فالأفعال أثقلُ من الأسماء ؛ لأنّ الأسماء هي الأولى وهي أشدُّ تمكّنا ، فمن ثم لم يلحقها تنوينٌ ولحقها الجزم والسكون " (46)
- فمصطلحات الرفع والنصب والجر والجزم جعلها سيبويه علامات للإعراب تعبر عن الحركة ومختصة بأواخر الكلمات من أسماء متمكنة وأفعال غير متمكنة، ووضحها بالأمثلة، يقول: " والنصب في الأسماء رأيت زيدا والجرّ مررت بزيد والرفع هذا زيد... والنصب في المضارع من الأفعال لن يَفْعَلَ والرفع سَيَفْعَل والجزم لم يَفْعَل " (47)
- ومصطلحات الضم والفتح والكسر والوقف جعلها علامات للبناء في الأسماء غير المتمكنة والأفعال المتمكنة، وهما الماضي والأمر، ووضحها بالأمثلة" فالفتح في الأسماء قولهم: حيث (48) وأين وكيف، والكسر فيها نحو: أولاءٍ وحذارٍ وبدادٍ، والضمّ نحو: حيثٌ وقبْلٌ وبعْدُ، والوقف نحو مَنْ وكَمْ وقَطٌ وإذٌ"، والفتح في الأفعال... قولهم ضربٌ"، الوقف قولهم اضرب في الأمر... (49).
- هذه المصطلحات تعكس بصورة واضحة دور نظرية العامل في بناء المصطلحات من جهة أن الحركات من ناحية صورية أو نطقية أربعا، فأخر الكلمة إما أن يكون ضمة أو فتحة أو كسرة أو سكون بدليل أنه قرن بينها، إلا أنه جعلها ثمانية ليفرق بين المبني الذي كما يصفه لا يزول، وبين المعرب الذي تزول حركته وتتغير، بمعنى آخر: جعلها من ناحية عملية ثمانية، فالمعرب أربعا

40- المصدر السابق: 13/1

41- المصدر السابق: 13/1

42- ينظر: المصدر السابق: 204/2

43- ينظر: المصدر السابق: 204/ 2

44- ينظر: المصدر السابق: 9/3

45- ينظر: المصدر السابق: 265/ 3, 9/3

46- المصدر السابق: 21-20/1

47- المصدر السابق: 15-14/ 1

48- حيثُ بالفتح لغة في حيثُ

49- المصدر السابق: 17-15/1

والمبني كذلك، فربط بذلك الظاهرة الإعرابية بنظرية العامل عندما أعطى لكل حالة مصطلحا يعكس الحالة التركيبية والموقعية للكلمة داخل الجملة.

ومن جهة أخرى، فإن المصطلح بدلالته واستقلاله يبين إن كانت الحركة أثر بناء أو مجلوبة بعامل حين وصف الكلمة "إذا قيل إن هذا الاسم مرفوع أو منصوب أو مجرور علم بهذه الألقاب أن عاملا عمل فيه، فيجوز زواله ودخول عامل عليه يحدث عمله، ووقعت الكفاية في الفرق بهذا اللفظ، وأغنى عن أن يقول: ضمة حدثت بعامل أو فتحة حدثت بعامل" (50)

ومجرد النظر إلى مصطلحات الحركات في أواخر الكلمات عند سيبويه يجعله لكل حركة في آخر الكلمة، ولكل حالة اصطلاحا يشعرنا بمدى اهتمامه بنظرية العامل، ومدى تعميقه وتوسيعه لها في الدراسة النحوية، ولم يقف عند حدود الخليل "فقفزت بعض المصطلحات قفزات واسعة على يد سيبويه حين توسع في إطلاقها، فالحركات مثلا بعد أن كانت محددة عند الخليل يختص بعضها بالأفعال، والبعض الآخر بالأسماء، وهذه بصدور الكلم وتلك بأعجازها أو أوساطها عمد سيبويه إلى الرفع والنصب والجر والجزم، فجعلها علامات للإعراب مختصة بأواخر الكلمات من أفعال غير متمكنة أو أسماء متمكنة، كما عمد إلى الضم والفتح والكسر والوقف جعلها علامات للبناء في الفعل المتمكن والاسم غير المتمكن؛ مبينا أن أواخر الكلم تجري على هذه المجاري الثمانية، ولعل في اقتصاره على الاهتمام بأواخر الكلم يعطي الدليل على أن سيبويه أرسى نظرية العامل عندما قسم الحركات على هذا النحو، وأشار إلى العامل صراحة (51)

وبالتأكيد فإن إطلاقه على كل مفهوم مصطلحا خاصا، فإنها تعني من بين ما تعني الدقة والوضوح في إدراكه للظاهرة اللغوية كما تظهر "ذكاءه وفطنته وقدرته على التحليل والاستنتاج الشيء الكثير" (52)، ولا ننسى أن هذا الوضع طبيعي في العلوم عندما يأخذ العلم بالاستقرار وتتعمق التخصصية، فيختار مصطلح للظاهرة أو للمفهوم أكثر دقة ووضوحا.

ثانيا: المبتدأ والابتداء

المبتدأ لغة: اسم مفعول من ابتدأ الشيء وابتدأ به، بمعنى بدأه وبدأ به ابتداءً وبدءاً (53)، قال ابن فارس: الباء والدال والهمزة من افتتاح الشيء" (54)، واصطلاحا قدم سيبويه تحديدا له -ونعتقد أنها تعد أقدم محاولة لتحديده -بقوله: "المبتدأ كل اسم ابتدئ به ليبنى عليه كلام" (55): أي: ليخبر عنه أو يسند إليه، يفهم من هذا أن مدلوله اللغوي يشترك مع مدلوله الاصطلاحي في بعض السمات الدلالية كأولية والافتتاحية.

وقد استعمل سيبويه مصطلح: الابتداء إلى جانب مصطلح (المبتدأ) للدلالة على المفهوم الخاص بمصطلح المبتدأ - قبل أن ينفرد الأخير بعنوانه - في مواضع، منها: "الاسم أول أحواله الابتداء" (56)، وبالإضافة إلى أن الابتداء ورد بدلالته على المبتدأ عند سيبويه، فإنه ورد بدلالة أخرى تتمثل بدلالته على العامل المعنوي (57) الرفع للمبتدأ، وذلك حين يبين أن موضع المبتدأ هو العامل دائما في المبتدأ الرفع، والخبر يرتفع بالمبتدأ" فأما الذي يبنى عليه شيء هو هو، فإن المبنى عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء، وذلك قولك عبد الله منطلق ارتفع عبد الله؛ لأنه ذكر ليبنى عليه المنطلق، وارتفع المنطلق؛ لأن المبنى على المبتدأ بمنزلته" (58)

50- ابن يعيش، شرح المفصل: 72/1

51- عوض القوزي، المصطلح النحوي: 122-123

52- البغدادي، تاريخ بغداد، دار الكتاب العربي، بيروت: 196/12

53- لسان العرب، ابن منظور، مادة (بدأ).

54- ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، مادة (بدأ).

55- سيبويه، الكتاب 126/2

56- المصدر السابق: 23/1، 47/1، 366/1

57- المصدر السابق: 183/2 وورد الابتداء عند سيبويه للدلالة على العامل الرفع: 81/1، 127، 128، 134، 138، 142، 301، 310

58- المصدر السابق: 127/2

ونشير هنا إلى أن مصطلح "المبتدأ" استقر على المفهوم أو الدلالة التي أطلقت عليه عند سيبويه، وانتشر بعده بالدلالة ذاتها حتى يومنا هذا، أما مصطلح الابتداء فإنه استخدم بدلالاتين مختلفتين "المشترك اللفظي"، وواضح سببه مجيئه عند سيبويه بهذه الصورة لعدم استقرار المصطلح، وأكثر ما يكون ذلك في بداية إطلاق المصطلح وأوليته، كما أنه يعود إلى إحساس العالم المتكلم أن المفهوم الجديد قريب من المفهوم الأول، وأن هذا المصطلح دال ومناسب للمفهوم الثاني الجديد أيضاً" (59)، إلا أنه في العصور اللاحقة خصص في الدلالة، واقتصر على العامل المعنوي، وانتشر حتى وصلنا بتلك الدلالة، هذا وقد استخدمه الكوفيون وغيرهم في الدلالة على العامل المعنوي (60)

نعود إلى ما ذكرناه قبل قليل من أن مدلول المبتدأ اللغوي يشترك مع مدلوله الاصطلاحي في بعض السمات الدلالية كالأولية والافتتاحية، وهاتان السمتان أكثر ما يميز المبتدأ، وهو ما نلمسه حقيقة عند القدماء، إذ ذكروا المبتدأ أو الابتداء في مواضع متفرقة من كتبهم، لكن لم يتحدثوا عنه حديثاً مفصلاً غير أن الذي يمكن أن نستنبطه من كلامهم هو أن معناه يجمع في مضمونه ثلاثة مفاهيم: الأولية: أي أن الاسم المبتدأ به يذكر في الكلام أولاً لثان يليه، يربط بينهما رابط معنوي خاص، والتعريفية: هو نتيجة لما سبقه يعني أنه واقع في بدء الجملة غير مسبوق بعامل من العوامل اللفظية، والإسناد: هو الرابط المعنوي الذي يقيم العلاقة بين المبتدأ وما يليه وبه يكشف عما نسب إليه من حدث قام أو وصف نسب إليه (61)، ويمكن تبين دور العامل في بناء مصطلح المبتدأ علاوة على ما سبق من معاني الأولوية والتعريفية والإسناد من خلال الإشارة إلى أنه:

1- مصطلح مرتبط بالرتبة المتمثلة بمجيء الاسم في البداية سابق على ما عداه في الكلام،

وهذا واضح من خلال قول سيبويه: "كل اسم ابتدئ به ليبنى عليه كلام" (62)

2- كما أنه مصطلح مرتبط بالعمل والعامل من جهة موقعية العمل، التي يمكن وصفها بالموقع

الفعال للعامل لمجيئه في أول الجملة، ومن هنا اصطلاح عليه سيبويه بالمبتدأ، وهو "مصطلح

مرتبط بمفردة (العمل) أيضاً، ولقد استعمل سيبويه في هذا الصدد مصطلح "مسند" أيضاً

للتعبير عن الحالة نفسها، وبهذا المجال يمكن تقسيم العامل على النحو التالي: عامل فعال

أكبر هو (الفعال)، وعامل فعال أصغر هو الاسم المبتدأ" (63) "ويتصف "الاسم المبتدأ"

بكونه قادراً على خلق بنية جملة تامة عن طريق خلق مجال للمسند إليه الذي يصطلح عليه

سيبويه بالمبني عليه، والخبر في بعض مواضع، وهي ما اصطلاحنا عليه ههنا بالبنية

الاقتراضية الصغرى، وهنا يُقرن سيبويه المبتدأ بالفعل، فمن ذلك قوله في (هذا عبد الله

معروفا): "فقد عمل هذا فيما بعده كما يعمل الجار والفعل فيما بعده" (64).

وما ينبغي في هذا السياق أن نهمل أن في هذه الإشارات تأكيداً على موقع الابتداء (الأول المبتدأ

به) الذي يشغله المسند (65)، والمبني دائماً عند سيبويه سواء كان فعلاً أم كان اسماً، إذ لهذا الموقع

خصوصية في العمل، وما يقال في حق المبتدأ من خصوصية في العمل ينطبق على مصطلح

المبني ومصطلح المسند، إذ ورد مصطلح مبني عليه عنده للدلالة على ما يدل عليه الخبر (66)، منه

59-ينظر: علي توفيق الحمد، قراءة في مصطلح سيبويه تحليل ونقد: 95

60-الفراء، معاني القرآن: 198/1

61-ينظر: محمد خير الحلواني، أصول النحو العربي: 171

62- سيبويه، الكتاب: 126/2

63- غالب فاضل المطليبي وحسن عبد الغني الأسدي، المفهوم التكويني لنظرية العامل النحوي عند سيبويه، مجلة المورد العراقية، السنة

1999 العدد 3، صفحات 6-17 ص 12

64- المرجع السابق: 15، ينظر: سيبويه، الكتاب: 78/2

65- وهناك من المصطلحات ما استعمله سيبويه، ولكن استعمله استعمالاً مغايراً لما نعرفه له، فالمبتدأ عنده مسند، في حين الخبر عنده

مسند إليه، وهذا مخالف لما نعرفه عن كل منهما، فنحن نعرف أن المبتدأ مسند إليه وأن الخبر مسند.

66- سيبويه، الكتاب: 1/304، 23، 238، 313

قوله: "هذا باب المسند والمسند إليه، وهما ما لا يَغْنَى واحدٌ منهما عن الآخر، ولا يَجِدُ المتكلمُ منه بدأً، فمن ذلك الاسمُ المبتدأُ والمبني عليه" (67).

ثالثاً: الفاعل

على الرغم من ورود مصطلح الفاعل كثيراً في الكتاب إلا أننا لم نعثر على تعريف له عنده كحد من الحدود النحوية؛ ربما كان ذلك لوضوح التعبير عنه في الكتاب بالإضافة إلى اعتماده على الشرح والأمثلة، يقول: "الفعل لا بد له من فاعل" (68)، ويقول: "الفاعل مرفوع وكذلك نائبه" (69) وغيرها (70).

ومن هنا يمكن الحكم على الفاعل بأنه من الاصطلاحات الناضجة المستقرة في عهد سيبويه، فدلالته عنده هي نفسها المتعارف عليها في يومنا هذا، وعلى الرغم من أن مصطلح الفاعل وغيره استعملها سيبويه كأمر حتمي، ومسلم به إلا أنها لم تدفعه إلى أن يوردها كما هو الحال عند الخليل عناوين لأبواب النحو، مثلما نشاهدها في كتب المتأخرين، ففكرة التبويب وإن لم تكن بعيدة عن الخليل إلا أنها لم ترو عنه، فهي فجة حتى عند سيبويه (71) إلا ما ورد من ذلك قليلاً لدى سيبويه (72) ويتجلى تأثير نظرية العامل في إطلاق مصطلح الفاعل عند سيبويه أو عند شيوخه في ضوء فهمهم لطبيعة العلاقة بين العامل والمعمول (73) من جانبين:

- أ- تسميته بـ "الفاعل" يحمل الدلالة على الأهمية والعمدة من ناحية تركيبية وعاملية، ولا يضاويه في الأهمية في الجملة الفعلية سوى الفعل الذي يسبقه، فاعتبارات الرتبة المتمثلة بتقدم الفعل عليه، والإسناد والحركة الإعرابية المتمثلة بمجيئه مرفوعاً هي التي جعلت النحاة يقولون بفاعليته؛ لأنّ الفاعل في عُرف أهل هذه الصنعة أمرٌ لفظيٌّ يدلّ على ذلك تسميتهم إيّاه فاعلاً في الصور المختلفة من النفي والإيجاب والمستقبل والاستفهام ما دام الفعل مقدماً عليه... ويؤيد إعراضهم عن المعنى الحقيقي عندك وضوحاً أنّك لو قدّمت الفاعل، فقلت: زيد قام، لم يبق عندك فاعلاً، وإنّما يكون مبتدأً وخيراً" (74)
- ب- أن مصطلح الفاعل يعكس طبيعة العلاقة التي تربط العامل- ولا يكون إلا فعلاً- بالمعمول، وهو الفاعل، التي تظهر فيها الثنائية التركيبية واللغوية المتمثلة ب: فعل وفاعل، اللتان تشيران إلى أن التركيب يقوم على علاقة تألفية فيها نوع من الإتمام والتعاقد والتكافؤ بين عنصرين متلازمين لبناء الجملة الفعلية لا يغني واحد منهما عن الآخر، يقول سيبويه "هذا باب المسند والمسند إليه، وهما ما لا يَغْنَى واحدٌ منهما عن الآخر، ولا يَجِدُ المتكلمُ منه بدأً فمن ذلك الاسمُ المبتدأُ والمبني عليه، وهو قولك: عبدُ الله أخوك وهذا أخوك، ومثل ذلك: يذهب عبد الله، فلا بدّ للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأوّل بدٌّ من الآخر في الابتداء" (75)، فالفعل يمثل العنصر الأول، والفاعل يمثل العنصر الثاني، وهما عنصران متلازمان لبناء الجملة الفعلية، كما هو الحال في مصطلحات الجملة الاسمية: المبني والمبني عليه والمبتدأ والخبر.

67- المصدر السابق: 22/1

68- سيبويه، الكتاب: 40/1

69- المصدر السابق: 40/ 1

70- المصدر السابق: 34/1 , 239/2381/235,1/1 , 291/1 , 158/1 , 22/2

71- عوض القوزي، المصطلح النحوي: 121

72- ينظر: علي توفيق الحمد، قراءة في مصطلح سيبويه تحليل ونقد: 85

73- ورد المعمول 128/1 , 202

74- ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل: 74/1

75- سيبويه، الكتاب: 23/1

رابعاً: التعدي

التعدي لغة: التجاوز، يقال: عدا طوره أي جاوزه، والتعدي في الاصطلاح: تجاوز الفعل فاعله إلى مفعول به (76)، أو هو "إيصال معاني الأفعال إلى الأسماء" (77) وخلافه اللازم وهو "ما لا مفعول له، أو له بواسطة فقط" (78)، واضح أن المدلول اللغوي للتعدي يشترك مع مدلوله الاصطلاحي في بعض السمات الدلالية كالتجاوز.

هذا وقد ذكر سيبويه التعدي أو التعدية عند ذكر الفعل الذي يتعدى، والفعل الذي لا يتعدى في مواضع متعددة من كتابه (79)، ويقصد بالذي لا يتعدى: اللازم، ولم يعرف عنده باللازم، ولكن يعبر عن اللازم بغير التعدي، وأطلق عليه الفاعل الذي لا يتعداه فعله فقولك: "ذهب زيد وجلس عمرو" (80)

ونتساءل هنا كيف يكون مصطلح التعدي من مصطلحات النحو المتعلقة بالعمل والفاعل؟ نقول: تتضح فكرة التعدي أو مفهومه أولاً من خلال دلالاته اللغوية التي تفيد التجاوز على العموم، ثم انسحبت على المصطلح النحوي من خلال فكرة التوسع في العمل، فالعمل يتجاوز عنصري الجملة الثنائيين الثابتين كون الفعل في التركيب المتعدي يتجاوز فاعله؛ لعدم كفايته الدلالية واحتياجه إلى عنصر آخر جديد يكمل المعنى الذي حمله الفعل (81)، فارتبط مفهوم التعدي بالفعل من حيث إنه أصل العوامل النحوية (82)، وما بمعناه من المصادر والمشتقات وهي تتفق جميعاً في رفعها الفاعل.

وربما كان لفظ أصل حين يقال في العوامل يقصد به في المدونة اللغوية القوة، فالنحاة أدركوا "أن الفعل أقوى العوامل، والمقصود بقوة الفعل قدرته على التأثير في المعمول والارتباط به على نحو معين، ويرد مصطلح القوة "ملازماً لمصطلح العمل (في كتاب سيبويه)، وذلك في تصنيف متدرج لأشكال العمل... تقع في قمة هذا التدرج قوة الفعل وفي أسفله قوة ما يجري مجرى اسمي الفاعل والمفعول... ويلاحظ في هذا التصنيف أن القوة تقل كلما انتقلنا من درجة إلى أخرى وتتوالى درجات القوة على النحو التالي:

قوة الفعل / قوة اسمي الفاعل والمفعول / قوة المصادر / قوة الصفات / قوة ما يجري مجرى الفعل / قوة ما يجري مجرى اسمي الفاعل والمفعول" (83)، كما يتضح كذلك الربط بين العمل ومصطلحات أخرى مثل: (شغل فرغ...) في تحليلات سيبويه وتعليقاته، ويلاحظ أن التراكيب تختلف فيما بينها من ناحية القوة والضعف أيضاً تبعاً لوجه ما" (84)، وبالتالي من حيث تعدد متعلقاته؛ لأن الفعل حدث يرتبط به متعلقات تحدد جهة من جهاته كالمُحدث والمُحدث والزمان والمكان والهيئة.

وأظن أن مجرد الحديث عن فكرة العمل عند سيبويه بالاكتفاء بها، وفق الثنائية اللغوية فعل وفاعل ومبتدأ وخبر، لا يسند نظرية العامل أو العمل ولا يعطيها بعداً تحليلياً يشمل مكونات الجملة جميعها، وهو حقيقة ما أدركه سيبويه، فمن خلال ملاحظتنا في الكتاب وجدها سيبويه فرصة لتعميق نظرية العامل من خلال فكرة التعدي، وأخال أن سيبويه وظفها توظيفاً دقيقاً عندما أخذ يحلل الجملة في ضوئها، بل لا نجانب الصواب إذا قلنا: كلما توقف عند فكرة التعدي اتضحت صورة

76-ينظر: شرح المفصل، ابن يعيش: 62/7

77-ينظر: أبو البقاء الكفوي، الكليات معجم في المصطلحات والفرق اللغوية: 311

78- عبد الله بن أحمد الفاكهي، شرح كتاب الحدود في النحو: 174

79- سيبويه، الكتاب: 43-30/1

80-المصدر السابق 33/1

81-ينظر: دليلة مزوز، التركيب الفعلي وأنماطه عند سيبويه: 137

82- ابن يعيش، شرح المفصل: 87/6

83-سعيد حسن البحيري، عناصر النظرية النحوية في كتاب سيبويه: 136-137

84-المرجع السابق: 152

العمل في الكتاب، كيف لا وقد أخذت حيزا كبيرا من كتابه "للتعدية مفهوم دقيق يدل على مدى إدراكه للعلاقات التي ينشئها الفعل المتعدي مع العناصر الجديدة التي يتم استدعاؤها" (85) يقول سيبويه في باب المتعدي واللازم من الأفعال "باب الفاعل الذي لم يتعدَّ فعله إلى مفعول، والمفعول الذي لم يتعدَّ إليه فعلُ فاعلٍ، ولا يتعدَّى فعله إلى مفعول آخر، وما يعمل من أسماء الفاعلين والمفعولين عملَ الفعل الذي يتعدَّى إلى مفعول، وما يعمل من المصادر ذلك العمل، وما يجري من الصفات التي لم تبلغ أن تكون في القوة كأسماء الفاعلين والمفعولين التي تجري مجرى الفعل المتعدَّى إلى مفعولٍ مجراها، وما أجري مجرى الفعل، وليس بفعل ولم يقو قوتَه" (86) ويفهم من كلام سيبويه أن التعدي يتمثل في عدم اكتمال الجملة عند حدود المرفوع، إذ تحتاج إلى غير المرفوع؛ لانتهاء حصول الفائدة بحدوده، ويفهم غير المتعدي "لم يتعد" عنده بأنه ما يكتمل مفهوم الجملة عند حدود المرفوع وحصول الفائدة بحدوده، فإذا ما كانت الفائدة حاصلة بحدود المرفوع كان الفعل قاصرا بحسب اصطلاحه (87)، ولا يشترط فيه عنده وهذه الحالة أن يأخذ مفعولا به فحسب كما هو الحال عند النحاة الذين جاءوا بعده، بل يشترط فيه عنده أن يأخذ منصوبا (88)، أي أن للتعدية عند سيبويه مفهوما أوسع يتمثل في تعدي كل فعل إلى المفاعيل الأربعة التي هي المصدر وظرف الزمان وظرف المكان والحال (وقصد به خبر كان وأخواتها)، أي أن مفهوم الجملة عنده لا يكتمل إلا بإدخال منصوب سواء كان:

أولا: مفعولا به كما في قوله: "انتصب (زيد) في جملة: ضرب عبد الله زيدا؛ لأنه مفعول تعدى إليه فعل الفاعل" (89) وبناء على فكرة التعدي جعل ما كان متعديا إلى مفعولين على قسمين:

1- قسم يتعدى إلى مفعولين ليس أصلهما مبتدأ وخبر، يقول: "هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين، فإن شئت اقتصرت على المفعول الأول، وإن شئت تعدى إلى الثاني كما تعدى إلى الأول، وذلك قولك: أعطى عبد الله زيدا درهما" (90) أي أعطى وأخواتها.

2- قسم يتعدى إلى اثنين أصلهما مبتدأ وخبر "هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين، وليس لك أن تقتصر على أحد المفعولين دون الآخر، وذلك قولك: "حسب عبد الله زيدا بكرة" (91)، وهي أفعال القلوب أو ظن وأخواتها، ثم نمط يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل، يقول: "هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى ثلاثة مفاعيل... أعلم الله زيدا عمرا خيرا منك" (92).

ثانيا: اسم الحدثان وهو ما عرف لاحقا بالمفعول المطلق: "واعلم أن الفعل الذي لا يتعدى إلى الفاعل يتعدى إلى اسم الحدثان الذي أخذ منه... وذلك قولك ذهب عبد الله الذهب الشديد" (93)، فالفعل هنا قوي الحدث لتعديه إلى المصدر الذي تربطه به علاقة معنوية ولفظية، إذ هو مشتق منه، بل هو أصل اشتقاقه.

ثالثا: ظرف الزمان "ويتعدى إلى الزمان... ذلك قولك: قعد شهرين" (94)
رابعا: ظرف المكان "ويتعدى إلى ما كان وقتا في الأمانة كما يتعدى إلى ما كان وقتا في الأزمنة" (95)

85-ينظر: دليلة مزور، التركيب الفعلي وأنماطه عند سيبويه: 137

86- سيبويه، الكتاب: 33/1

87- المصدر السابق: 42/1 لفظه في "التعدي والاقتصار"

88- ينظر: رياض السواد، الحد النحوي وتطبيقاته حتى نهاية القرن العاشر الهجري: 106

89- سيبويه، الكتاب: 34/1

90- المصدر السابق: 37/1

91- المصدر السابق: 39/1

92- المصدر السابق: 40/1

93- المصدر السابق: 34/1

94- سيبويه، الكتاب: 35/1

خامسا: خبرا منصوبا كما في كان وأخواتها التي عدت عنده من "باب الفعل الذي يتعدى اسم الفاعل إلى اسم المفعول، واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد، وذلك قولك: كان ويكون وصار" (96)، ويظهر أنه حاول أن يربط هذا الباب النحوي بالمتعدي من الأفعال؛ لأن الفعل المتعدي عنده ما لا يكتفي بحدود المرفوع، وهو ما وجدته في "كان وأخواتها" إذ تحتاج إلى منصوب، ولا تكتفي بمرفوعها، أضف إلى أن "كان وأخواتها" مرتبطة بالفاعل؛ لأنه حين حكم بتعديها اقتضى الأمر أن يعمل ذلك الفعل فيما بعده الرفع والنصب" (97) وهو في ذلك كله يعتمد معيارا مفاده: أن ما أخذ منصوبا فهو فعل متعد، وإن دخل على مبتدأ وخبر على اعتبار الأصل.

وعلى كل حال فسيبويه لما وجد أن بعض الأبنية قريبة من حيث الخصائص أو السمات إلى الطابع الفعلي ك"كان وأخواتها" و"كاد وأخواتها" بحث عن إدخالها في أحد الصنفين: المتعدي من الأفعال أو اللازم، ولما رأى أخذهما لمنصوب بعدها حكم بتعديتها؛ مجازة للأصل الذاهب إلى كون الفتحه علم المفعولية، ولكنه لم يستطع مع هذا أن يجعل مرفوعها فاعلا، ولا منصوبها مفعولا، فقال: بأنها متعدية إلى اسم الفاعل واسم المفعول، وكأنه أراد بذلك ما يشابه قولهم اسم المصدر واسم الفعل، وفيه يكون الأول اسما للمصدر لا مصدرا، ويكون الثاني اسما للفعل لا فعلا؛ فعلى المجاز لشبه الأول بالفاعل والثاني بالمفعول (98)

إذن مفهوم التعدي سلك عنده سلوكا واحدا - ليس من الناحية الدلالية؛ لأنه لا علاقة للمفعول به والمفعول المطلق وظرفي الزمان والمكان وخبر كان وأخواتها أو أي منها بغيرها- وإنما من ناحية تركيبية أو عملية، فكل هذه الأبواب المتفرقة تشترك في فكرة التعدي في الفعل، فالتركيب معها يتجاوز الفاعل، فإذا نظرنا إلى التركيب فإننا نحكم بتوسعه للوهلة الأولى، وتجاوز التركيب العنصرين الرئيسيين للجملة إلى محددات عدة تشترك جميعها على الأغلب في الحالة الإعرابية، وهي النصب، وإن اختلفت في الدلالة، ومن البديهي أن ترتبط به مجموعة من المتعلقات كالمُحَدَّث والمُحَدَّث والغاية والهيئة والزمان والمكان إنه كالمحور وحوله تلتف هذه المجموعة من المتعلقات وأنها لترجع في معانيها إليه" (99).

فنحن أمام ضمه لقضايا مختلفة ضمن مسألة واحدة، أو بشكل أدق ضمن مصطلح واحد؛ لما لاحظته من وجود تشابه بين تلك الأجزاء في العمل، وليس هناك غير العمل يمكن أن يستدعي ضم مثل هذه المتفرقات "فالفاعل يسلك باهتمامه على الحَدَث مسلك العامل الفَعَالِ الأساسي في تكوين الجملة العربية، وقدرته على الامتداد ببنيته الأولى إلى إنشاء المجالات النحوية وتشكيل (البنية الافتراضية الكبرى للجملة العربية)، وترجع تلك القدرة المولدة في الفعل إلى هيمنة المحتوى الدلالي، ويظهر ذلك المحتوى من خلال لما يصطلح عليه بالسمات المعجمية في داخل مقولات الأفعال نفسها" (100)

خامسا: المفعولات

كما أشرنا في غير موضع من الدراسة أن سيبويه اعتمد في إطلاق مصطلحاته على نظرية العامل في ضوء فهمه لطبيعة العلاقة بين العامل والمعمول، وهو ما نلمسه حقيقة بشكل واضح مع المفعولات، فقد حاول تسمية الفضلات بمصطلحات تعكس العلاقة التي تربط العامل بالمعمول، وتحمل الدلالة على طبيعة دورها في التركيب، والأهم من هذا وذاك أن العامل وهو الفعل يدخل معها في علاقة التعدية، فهو- على سبيل المثال- يرى أن المفعول به يدخل في علاقة التعدية مع

95-المصدر السابق: 35/1

96- المصدر السابق: 45/1

97- ينظر: رياض السواد، الحد النحوي وتطبيقاته حتى نهاية القرن العاشر الهجري: 192

98- ينظر: المصدر السابق: 107

99-محمد خير الحلواني، أصول النحو العربي: 149-150

100-غالب فاضل المطلبي وحسن عبدالغني الاسدي، المفهوم التكويني لنظرية العامل عند سيبويه: 8

عامله، حيث يقول: "هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعول؛ وذلك قولك: "ضرب عبد الله زيدا"(101)، وقد أوردته كما هو واضح منصوبا رابطا إياه بمفهوم التعدي، وهي صورة من صور المفعول به عنده.

وتتضح تأثير نظرية العامل في بناء مصطلحات المفاعيل من خلال جانبين:

أولاً: إطلاق سيبويه المفعول المرفوع على ما عرف لاحقاً بنائب الفاعل، وذلك من خلال قوله: "هذا باب الفاعل الذي لم يتعدّه فعله إلى مفعول، والمفعول الذي لم يتعدّ إليه فعل فاعل، ولا يتعدّى فعله إلى مفعول آخر، والفاعل والمفعول في هذا سواء يرتفع المفعول كما يرتفع الفاعل"(102)، ويمكن أن نفسر وصفه لذلك في ضوء أن "المعنى الذي يؤديه هذا الموضع هو معنى المفعولية سواء جاء مرفوعاً أو منصوباً باعتبار الأصل"(103)؛ لأنه لو عاد الفاعل لعاد الاسم إلى وضعه الشكلي المتمثل بكونه منصوباً، فالمعنى الوظيفية المتمثل بالمفعولية هو الذي شغله دون الشكل.

ويعلق البحيري على هذه المسألة "يلاحظ هنا أن الإبقاء على مصطلح "المفعول" رغم وصفه بالرفع يؤكد إصراره على أنه رغم التناظر السطحي بين التركيبين (ذهب زيد، وضرب زيد)، إلا أنه ما تزال الوظيفة التي يقوم بها ذلك العنصر من جهة الدلالة العميقة تختلف عن وظيفة عنصر الفاعل، ويكمل ذلك ظهور فكرة ما أطلق عليه الفاعل في المعنى"(104)

ثانياً: إطلاقه على الكثير من حالات النصب مصطلح المفعول، فمصطلح "المفعول" يعد من أكثر المصطلحات استعمالاً لديه، إن لم يكن أكثرها على الإطلاق؛ وذلك لأنه وظفه في أبواب متعددة، وبالتالي تعددت دلالاته وارتبط "مفهومه عند سيبويه ارتباطاً وثيقاً بالمعنى المستفاد من سياق التركيب الذي يرد فيه هذا الموضع النحوي"(105)، إذ يطلق على غير "المسند إليه" من المكملات، وإن اختلفت المفاعيل فيما بينها في الدلالة، ومن هنا جاءت مصطلحات المفاعيل: المفعول به وفيه ومعه، فكان ذكره له على النحو الآتي:

1- أطلق المفعول مصطلحاً على ما عرف لاحقاً بالمفعول المطلق، وعبر عنه سيبويه بقوله: "هذا باب ما يكون من المصادر مفعولاً، فيرتفع كما ينتصب إذا شغلت الفعل به"(106) وينتصب إذا شغلت الفعل بغيره، وإنما يجيء ذلك على أن تبين أي فعل فعلت؟ أو توكيدا، فمن ذلك قولك على قول السائل: أئ سِيرَ سِيرَ عليه؟ فتقول سِيرَ عليه سِيرٌ شديداً... فأجريته مفعولاً والفعل له "(107)، فقد وضح من كلامه بأنه مصدر يقع موقع المفعول

وفي موضع آخر يطلق سيبويه على المفعول المطلق مصدراً وتوكيدا(108) كما أطلق عليه الحدث والحدثان (109) كما يسميه الفعل(110).

واضح أن سيبويه استخدم عدة مصطلحات للتعبير عن مفهوم المفعول المطلق من بينها "المفعول" مجرداً من غير قيد، وسبب إطلاقه عليه "مفعول" يعود إلى ذلك الاستدعاء الذهني لمفهوم "مفعول" الذي يرافق التسمية أو النطق بها، فمجرد ذكره يشير إلى مجموعة من العلاقات العملية؛ لعل أبرزها كونه يسبق بفعل، وإن كان غير مقيد به؛ لأننا نستطيع أن نبني المفعول المطلق من الفعل اللازم والمتعدي بخلاف المفعول به، ويظهر كذلك في تعديّة الفعل إليه، وطلبه مكوناً آخر يمثل معمولاً له، كما أن مجرد إطلاق مفعول يوحي بتلك العلاقة التي تمثلها حركة الفتحة.

101- سيبويه، الكتاب: 34/1

102- سيبويه، الكتاب: 33/1، والمفعول الذي لم يتعد إليه فعل الفاعل هو الذي نسميه نائب الفاعل.

103- ينظر: رياض السواد، الحد النحوي وتطبيقاته حتى نهاية القرن العاشر الهجري: 202

104- سعيد حسن البحيري، عناصر النظرية النحوية في كتاب سيبويه: 143

105- رياض السواد، الحد النحوي وتطبيقاته حتى نهاية القرن العاشر الهجري: 201

106- ويقصد به: فيرتفع إذا شغلت الفعل به كما ينتصب.

107- سيبويه، الكتاب: 228/1

108- ينظر: المصدر السابق: 378/2

109- ينظر: المصدر السابق: 34/ 1

110- ينظر: المصدر السابق: 42/ 4

2- أطلق "المفعول له" مصطلحا على ما استقر لاحقا بالمفعول له من بين مصطلحات عدة للتعبير عن هذا الباب، إذ سماه بالموقع له، وعذر لوقوع الأمر، ولأجله، والتفسير، ومصدر جواب لمه (111)، علاوة على المفعول له، يقول: "فهذا كله ينتصب؛ لأنه مفعول له، كأنه قيل له: لِمَ فَعَلْتَ كذا وكذا؟ فقال لكذا، ولكنه لما طرح اللام عمل فيه ما قبله" (112)

وواضح في كلام سيبويه أنه يركز على الحكم النحوي "ينتصب لأنه مفعول له"، وهو بهذا كله ينطلق من منهج العامل الذي تظهر في "ينتصب" المتكررة عند بنائه للمصطلح، وسيبويه ما كان ليصف هذا الموضع النحوي بالمصدر المنسوب - وإن كان قيذا عاما يشمل أغلب المفاعيل - إلا ليحكم عليه بعد ذلك بمفعوليته، أو أن إطلاق (المفعول له) على ذلك الموضع النحوي إلا ليقربه من صفة المفعولية، من هنا يبدو تأثيره بنظرية العامل من خلال اهتمامه بحركة النصب، ليكون كل ذلك مقدمة لنتيجة التسمية، وهي اصطلاح المفعول ثم تخصيصه بأنه يؤتى به لتفسير وقوع الفعل، أو بيان لعله وقوعه، ومن هنا جاءت لازمة (له) على وجه الاستقرار في العصور اللاحقة لسيبويه، ونضيف من جانب آخر أن هذا الموضع النحوي بمصطلحه "المفعول له" يعكس علاقة السببية المتحققة بوجود طرفيها: العامل الفعل ومعموله "المصدر المنسوب"، فالمعنى النحوي هو بيان السبب أو علة الحدث.

وإذا ما وصلنا إلى العصور اللاحقة نجد أن النحاة تواضعوا على تسمية هذا الموضع النحوي بالمفعول له والمفعول لأجله دون اختلاف بينهما، وهما الدارجان عند أغلب النحاة بفضل إطلاق سيبويه عليهما من بين إطلاقات متعددة، ولم يكن ثمة تمايز بينهما في الاستعمال، فكلاهما يستعملان بمعنى واحد، ولذلك نعدهما مصطلحان مستقران لقربهما لفكرة العامل، ودقة سيبويه في اختياره للمصطلح.

3- أطلق "المفعول به وفيه" مصطلحا على ما استقر عليه بـ "الحال": يتعدد المصطلح للمفهوم الواحد في الحال، إذ يسميه سيبويه مفعولا به، يقول: "ما ينتصب من الأسماء التي ليست بصفة ولا مصادر؛ لأنه حال يقع فيه الأمر، فينتصب لأنه مفعول به، وذلك قولك كلمته فاه إلى قى... كأنه قال كلمته مشافهة" (113)، كما يسميه مفعولا به "فكان ما ينتصب من أخبار المعرفة ينتصب على أنه حال مفعول فيها" (114)، كما يسميه فعلا واقعا فيه (115)، كما سماه خبرا: "هذا باب ما ينتصب فيه الخبر... وذلك قولك: فيها عبد الله قائما" (116)، كما سماه صفة (117)

يبدو أن تعدد المصطلح الإجمالي للمفهوم الواحد يعد مظهرا من مظاهر نظرية العامل؛ مما يؤيد دوره في بناء المصطلح، فقد تحدث سيبويه عن مفهوم الحال بالمسميات المختلفة السابقة لاختلاف زاوية النظر إليها، وهو سبب ربما يشرح تعدد المصطلحات للمفهوم الواحد عنده، فقد تكون زاوية النظر العامل وما له من دور في التحليل اللغوي، وهنا يتراءى لي أن سيبويه لا يتعامل مع المصطلح النحوي بقدر تعامله مع قضية العامل والمعمول، ففكرة العامل كانت مسيطرة عليه؛ لهذا كان يطلق على الحال مصطلحات تتصل بنظرية العامل بطريقة ما من مثل: المفعول به والمفعول فيه والموقع فيه وفعلا واقعا فيه.

وبشكل أكثر وضوحا يتجلى ذلك حين يربط هذا الموضع النحوي بالمفاعيل، وكأنه يحاول أن يجد تفسيراً لحركة الفتحة التي على آخره، بمعنى أنه أخذ يبحث في الحركة الإعرابية ففرضت عليه حالة النصب إدراجه ضمن المفاعيل، وأن يطلق عليه ألقاباً متعددة من مثل: "المفعول به" و"المفعول فيه" و"فعلا واقعا فيه" كلها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بنظرية العامل؛ ولذا نجد سيبويه أخذ

111- المصدر السابق: 369/1

112- المصدر السابق: 369/1

113- سيبويه، الكتاب: 390/1

114- المصدر السابق: 260/87, 1/2

115- سيبويه، الكتاب: 455/1, 44/1

116- المصدر السابق: 81/862/2, 50/2, 49/2, 114/2: 81/2

117- سيبويه، الكتاب 2/122، ينظر 376/1

يركز على العلامة الإعرابية (النصب)، وكأنه قد وجد ضالته حين وصفه بأنه مفعولا في أغلب أبوابه عند حديثه عن الحال.

ولو أنعمنا النظر في العلاقة بين مصطلح الحال والمصطلحات التي أطلقها سيبويه على الحال؛ لوجدنا هنالك تشابها يفسر سبب إطلاقه عليها هذه التسميات أو ربطه بها، فالشبه بين الحال والمفعول به قد يعود إلى تعليل عام من حيث إنهما فضلة، جاء بعد مضي الجملة، حيث يكون في الفعل دليل على الحال كما كان فيه دليل على المفعول (118)؛ لأن الفعل لا بد أن يكون له مفعول على الأغلب كما أنه لا بد له من هيئة يقع فيها.

ونجد حديث سيبويه عن الحال يأتي في معرض حديثه عن الأقسام التي يعمل الفعل فيها النصب، وبالتحديد بعد حديثه عن الأفعال المتعدية إلى مفعولين؛ مما يؤكد أن سبب الربط بينهما العمل؛ أو اتفاقها في العمل، يقول البحيري: "فالأمثلة المتقابلة تؤكد الاتفاق في العمل والاختلاف في المعنى، ويمكن تمثيل ذلك على النحو الآتي:

كسوت زيدا الثوب ذهب زيد راكبا

عمل الفعل هنا فيما يكون حالاً (يعني ذهب) كعمل مثله فيما بعده (يعني كسا) إلا أن الأول لا يتعدى لمفعول (119)، فالأفعال تتساوى في القوة من حيث إنها حدث تتطلب محددات والحال منها. وللحال شبه خاص بالمفعول فيه "ظرف الزمان"؛ لأنها تقدر بفي كما يقدر الظرف، فجاء زيد راكبا كان تقديره في حال الركوب، كما نقول: جاء زيد اليوم كان التقدير: جاء زيد في اليوم، أضف إلى ذلك أن الحال لا تبقى، بل تنتقل إلى حال أخرى كما أن الزمان منقوض لا يبقى ويخلفه غيره" (120).

ولم يكن الاهتمام بالعامل عنده على حساب المعنى أو الوظيفة النحوية، ومن هنا جاءت زاوية النظر الأخرى؛ لإبراز المعنى الدلالي المتمثل: بالخبرية حين أطلق مصطلح الخبر على الحال، والوصفية حين أطلق مصطلح الوصف على الحال، بحيث يعكس الوظيفة النحوية بالنسبة للحال، فالشبه بين الحال من جهة والخبر والوصف من جهة أخرى يكمن في أن كليهما وصفا وقع فيه فعل الفاعل، فالمثال الذي ذكره في باب ما ينتصب فيه الخبر: "فيها عبد الله قائما" قصد بالخبر الحال، فلو حذفنا شبه الجملة فيها لارتفع لفظ (قائما)، وصارت عبد الله قائم، فالخبر وصف والحال وصف كذلك، فاقتراب معنى الحال من الخبر ناشئ من أنه حين يقال - مثلاً - (جاء زيد ماشياً) يراد بهذا الإخبار عن أن مجيئه وقع في هذه الحال، وليس فيه دلالة على ما هو فيه قبل هذه الحالة أو بعدها (121)، وعلى كل حال فالزاويتان تتعاضدان وتتحدان معا في أسلوب التحليل الجملي عنده.

ونلاحظ - فيما يبدو - أن بناء المصطلح يشوبه بعض التعددية في استعمال المصطلح الواحد في أكثر من باب من أبواب النحو، وأعتقد أن المصطلح ومفهومه كانا واضحين في ذهن سيبويه، وإنما كان يميل إلى وصفه بتسميات متعددة حتى يوضحه للآخرين، لذلك كان يتبع المصطلح الأمثلة الموضحة، ومما يجدر ذكره في هذا السياق أن الأستاذ النجدي ناصف يرى أن هذا التعدد في استخدام المصطلحات عند سيبويه للتعبير عن مفهوم واحد يعد تحرراً من الالتزام بالمصطلحات بلفظ واحد (122)، غير أن عبد الصبور شاهين يخالفه في ذلك فيرى أن سيبويه يهدف بذلك إلى التعبير الواضح المفهوم ليقدمه للدارسين ليعبر عن جميع إمكانات التعبير عن المفاهيم والحقائق اللغوية (123).

118- ابن السراج، الأصول في النحو: 213/1.

119- سعيد حسن البحيري، عناصر النظرية النحوية في كتاب سيبويه: 147

120- ابن يعيش، شرح المفصل: 55/ 1

121- المبرد، المقتضب: 300/4

122- علي النجدي ناصف، سيبويه إمام النحاة: 173

123- عبد الصبور شاهين، التطور اللغوي: 170

4- أطلق المفعول به على المفعول معه، ومثل سيبويه للمفعول معه ب"مازلت وزيدا" في قوله: "ما زلت وزيدا حتى فعل، أي ما زلت بزيد حتى فعل، فهو مفعول به" (124) وحدّه بالتمثيل له مشبها إياه ب"امراً ونفسه"، وقدم له بجملة طويلة: "هذا باب ما يَضْمَرُ فيه الفعلُ وَيَنْتَصِبُ فيه الاسمُ؛ لِأَنَّهُ مفعولٌ معه ومفعولٌ به، كما انتصب نَفْسُهُ في قولك: امرأاً ونفسه، وذلك قولك: ما صَنَعْتَ وأباك، ولو تُرِكَتِ النَّاقَةُ وَفَصِيلُهَا لَرَضِعَهَا، إِنَّمَا أَرَدْتَ ما صَنَعْتَ مع أبيك، ولو تُرِكَتِ النَّاقَةُ مع فصيلها، فالفصيلُ مفعولٌ معه" (125).

ومما يفهم من إشارة سيبويه في هذا الباب أنه يرى المفعول معه صورة خاصة من المفعول به، والقصد من الربط بين المفعول معه والمفعول به في "امراً ونفسه" لمشابهتهما في النصب، حتى أننا نجد في وصفه لهذا الباب يعتمد على معيار العامل المتمثل بكونه منصوباً، "ويَنْتَصِبُ فيه الاسمُ؛ لِأَنَّهُ مفعولٌ معه ومفعولٌ به"، والظاهر من النص السابق بعد ذكر الأمثلة "ما صنعت وأباك" أنه يعلم أن الواو بمعنى مع؛ لأنه فسر الجمل بقوله: "ما صنعت مع أبيك"، وذكر السيرافي أن مذهب سيبويه أن ما بعد الواو منصوب بالفعل؛ لأنها بمعنى مع (126)، ومما يدعم ذلك: أن سيبويه يجعل المفعول معه يعمل فيه الفعل المتقدم هو إطلاقه عليه المفعول به، فسبويه لما لمح من معنى المفعولية هو الذي جعله يعده مفعولاً، زد على ذلك ما يظهر على الكلمة من حركة الفتحة.

ومهما يكن من أمر، فإن اللغة بما تعطيه من دلالات واسعة سمحت لسبويه أن يطلق "المفعول" كمصطلح على أبواب نحوية مختلفة ومفاهيم متعددة في كتابه؛ لَمَّا وجدها تشترك جميعاً بحركة "الفتحة" التي تظهر على آخر الكلمة، فكانه تيقن حقيقة أن المفعولية في حقيقتها مرتبطة بحركة الفتحة، وهو في ذلك محق إلى حد ما، وذلك باعتبار اشتراكها جميعاً في الحركة الإعرابية التي تربطها بالفعل، وبالتالي نجد هذه المفاهيم المتعددة قريبة من بعضها، أو تتفق مع بعضها.

علاوة على أن الذي يجمعها في بوتقة واحد هو نظرية العامل، إذ إنها تشترك جميعاً في تعدية الفعل إليها، فاعتمد على الارتباط الشكلي والدلالي في إطلاقه على كل الأصناف تقريباً مفعولاً من حيث كلها متعدية، وبهذا يكون مفهوم مصطلح "المفعول" قد اتصل بفكرة التعدية "فالنصب يمثل أثراً في شبكة من المجالات هي مجالات لا يولدها إلا الفعل أو حدثه، فكان سبويه قد أراد بإبراز النصب أن يشير إلى أن عمل الفعل الحقيقي إنما يكون في (إنشاء) مجالات المفعولات، وبذلك يكون النصب هو الأثر الأعلى مرتبة في عمل الفعل الذي هو العامل الفعال" (127).

وعلى كل حال، فهذا المشترك اللفظي في المصطلح تخلص منه النحو مع الأيام لما فيه من الاضطراب والازدواجية في الدلالة من خلال تخصص بعض هذه المصطلحات بجوانب دون أخرى، فلم يعد أحد يسمي الحال خبراً أو صفة أو مفعولاً فيه، فكل مصطلح من هذه الثلاثة تخصص بمعنى غير معنى الآخر، وإن وجه إليه فعلى المجاز، أو للإشارة إلى تاريخه يوم أن أطلق عليه كذا وكذا، وهكذا هي الظاهرة اللغوية حين تأخذ بالتفتت إلى جزئيات فلا بد أن يسجل مصطلح لكل جزئية منها.

سادساً: مصطلح الإلغاء

المعنى اللغوي للإلغاء: الإبطال والإلقاء أو الإسقاط (128)، أما المعنى الاصطلاحي له فهو قريب للمعنى اللغوي، ويدور حول هذه المعاني، إذ أطلق سبويه الإلغاء، وقصد به معناه الاصطلاحي المتعارف عليه اليوم، وهو ما يفهم من السياقات الواردة إذ لم يحدد سبويه الإلغاء أو يعرفه-

124-سبويه، الكتاب: 297/1 و298

125- المصدر السابق: 297/1

126- المصدر السابق: 297/1

127- غالب فاضل المطلبي وحسن عبدالغني الأسدي، المفهوم التكويني لنظرية العامل عند سبويه: 8

128- ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة "لغا"، محمد بن أبي بكر الرازي، مختار الصحاح مادة "لغا"

وخصتها بظاهرة إبطال عمل الأفعال القلبية، يقول: "فإذا أُلغيت قلت: عبدُ الله أظنُّ ذاهبٌ، وكلُّما أردت الإلغاء فالتأخير أقوى، وكلُّ عربي جيِّدٌ" (129)

هذا وقد كثف الاستقراء لمادة الكتاب أن سيبويه استعمل لفظة الإلغاء ومشتقاته في ثمان وعشرين مرة في أبواب متفرقة، حيث التزم به سيبويه في كتابه، بل إنه عنون أحد أبوابه به "هذا باب الأفعال التي تستعمل وتلغى" (130)، ثم يذكر الأفعال المتعلقة بهذا الشأن "ظن وأخواتها" فهي: ظننت وحسبت وقلت وأرَيْت ورأيت وزعمت، وما يتصرف من أفعالهن " (131) هذا واعتمده النحاة الخالفين لسيبويه كمصطلح إلى هذا اليوم.

أما حكم استعمالها عنده فهي بمنزلة "رأيت وضربت وأعطيت في الإعمال والبناء على الأول في الخبر والاستفهام، وفي كل شيء، وذلك قولك أظن زيدا منطلقاً" (132)، ثم تكلم عن حكم الإلغاء يقول: "فإن أُلغيت قلت: عبدُ الله أظنُّ ذاهبٌ... وكلُّما أردت الإلغاء فالتأخير أقوى، وكلُّ عربي جيِّدٌ" (133) أي أن الإلغاء مع تأخير هذه الأفعال أقوى من توسطها، ومن هنا يمكننا الحكم على مصطلح الإلغاء بأنه من المصطلحات الثابتة والمستقرة في الكتاب، ومعنى الاستقرار أن المصطلح يدل على مفهوم واحد، فلا تتعدد المصطلحات الدالة على مفهوم واحد، ولا تتعدد المفاهيم المستخدم لها مصطلح واحد، أي تلك التي تتميز بسمتين أساسيتين الأولى الاستمرار والثانية الانتشار.

هذا وقد تنبه سيبويه إلى أن إبطال العمل وإهماله يعود في الأصل إلى تحول في المعنى حين ذكر أن ذلك كله يعود إلى قصد المتكلم وإرادته، فالمعنى حاضر في ذهن سيبويه-مما يظهر أنه يصوغ اصطلاحاته أو يستعملها بوعي تام لمفاهيمها، لذلك أثر المعنى في مصطلحه - فالمعنى مع الإلغاء غير ما هو مع الإعمال، فمعنى الإلغاء أن الكلام مبني على اليقين تقدم الفعل أو تأخر، ومعنى الإعمال أن الكلام مبني على الظن، ثم أدركه الشك، يقول: " وإنما كان التأخير أقوى؛ لأنه إنما يجئ بالشك بعدما يمضي كلامه على اليقين أو بعد ما يبتدئ، وهو يريد اليقين، ثم يُدركه الشك... فإذا ابتدأ كلامه على ما في نيته من الشك أعمل الفعل قدام أو أحر كما قال: زيدا رأيت، ورأيت زيدا، وكلُّما طال الكلام ضعفت التأخير إذا عملت، وذلك قولك: زيدا أظنُّ فهذا ضعيفٌ كما يضعف زيدا قائماً ضربت؛ لأنَّ الحدَّ أن يكونَ الفعلُ مبتدأً إذا عمل" (134) يعني أن الأصل أن يتقدم الفعل ويبتدأ به.

ومما يجدر ذكره أن سيبويه أضى لديه تصور واضح للعمل والإعمال في الأفعال، ويتجلى ذلك بشكل واضح حين يوظف مفردات لغوية تعبر عن الجانب المقابل للعمل والإعمال، أي مفردات تعبر عن الإبطال والكف عن العمل، ليصبح مصطلح الإلغاء دالا على هذه الظاهرة فهو تصور خاص ببعض الأفعال التي تسعى إلى أن تكون عاملة إذا تقدمت "لأن الحد أن يكون الفعل مبتدأ إذا عمل" (135)، وتفقد صفة العمل إذا تأخرت، أو تغير موقعها في الجملة من تقدم إلى توسط أو تأخر.

ومما لا شك فيه أن مصطلح الإلغاء بما يفيد أوجه القول بالعامل، فهو مفهوم يمكن تصويره في ضوء العلاقة بين العامل والمعمول، يعبر عن حالة تتمثل حين يكون العلاقة بينهما ملغاة من حيث الحركة الإعرابية والدلالة، وهو في النهاية رمز لظاهرة نحوية تتجلى حين يسلب الفعل (أفعال مخصوصة) تأثيرها الحركي المتمثل بالنصب، إذ كان في الأصل أن ينصب مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر لتغيير في نمطية الجملة العربية" فالعمل مرتبط ارتباطاً أساسياً بالصفة الخطية إذ يكون موقع العامل الفعال المركزي في أول الجملة، وتتجلى في تأثيرها الدلالي للتعبير عن الشك أو اليقين تبعا

129- سيبويه، الكتاب: 1/ 119

130- المصدر السابق: 1/ 118

131- المصدر السابق: 1/ 118

132- المصدر السابق: 1/ 119

133- المصدر السابق: 1/ 119

134- المصدر السابق: 1/ 120

135- المصدر السابق: 1/ 120

لدخول الفعل على الجملة " (136)، ويقابل مفهوم الإلغاء مفهوم الاستعمال (أي: العمل أو إيقاع العمل) حين يذكره سيبويه في كتابه عند حديثه عن العمل وإيقاع العمل، إذ يقرنه بالإلغاء "فإذا جاءت مستعملة فهي بمنزلة: رأيت وضربت وأعطيت في الأعمال" (137) إذن هناك عدة مصطلحات ومفاهيم تدور في فلك العمل والإعمال، وتدين بالنشوء للإعمال، وربما غابت عن المدونة اللغوية العربية، لو أن سيبويه لم يأخذ بالإعمال، كما تدين إليه في بقائها على مر الزمن ثابتة مستقرة راسخة، لم يشبها التغيير والتحوير، كما لا يخفى من أن توظيفه لفكرة العامل في بناء المصطلحات يدل على نضجه العلمي بالإضافة إلى وعيه المصطلحي، ولم يتوقف دور سيبويه عند هذا الحد، بل نجده مهد لنشوء بعضها -فيما بعد - من خلال وصفه المطول في كثير من عناوين أبواب كتابه لبعض الظواهر النحوية التي أضحت في بعض جوانبها مفاهيم واضحة لا ينقصها إلا المصطلح، فاستوحاه التحوير من عبارات سيبويه وألفاظه، ووصف الظواهر والتمثيل عليها، حتى أضحت صورة المفهوم واضحة للدارسين، وبالتالي تبلور المصطلح على أيدي الخالفين له، ويظهر هذا التمهيد في مواضع متعددة منها:

1- مصطلح الاشتغال: هذا المصطلح لم يصرح به سيبويه، وعبر عنه بقوله: "باب ما يكون فيه الاسم مبنياً على الفعل فُذِمَّ أو أُخِرَّ، وما يكون فيه الفعل مبنياً على الاسم" (138) واضح أن سيبويه يدير الكلام على الإسناد، "ولكنه يريد نوعاً معيناً منه، ولكي يصل إلى ما يريد قدم للوصف بما هو معلوم من أمر الإسناد نحو: (ضرب زيد عمراً) فزيد هنا مسند إليه، وهو أول ما شغل به الفعل، ولكن إذا اختلف الإسناد أو كما يقول سيبويه: "بنيت الفعل على الاسم" وقلت مثلاً: "زيد ضربته" رفعت (زيد) بالابتداء" (139) موازنا ذلك بقوله تعالى: "وأما ثمود فهديناهم" (140) وإنما حَسُنَ أن يُبْنَى الفعل على الاسم حيث كان مُعْمَلاً في المُضْمَرِ وشَغَلْتَهُ به؛ ولولا ذلك لم يحسُنْ؛ لأنك لم تَشْغَلْه بشيء، وإن شئت قلت زيدا ضربته" (141).

وسيبويه قد اقترب من استخدام المصطلح "الاشتغال" بدليل ذكره لبعض من مشتقاته "شغلته، تشغله"، لكنه لم يستخدمه استخداماً اصطلاحياً، بل هي كلمة عادية أرادها بدلالاتها اللغوية العامة، ولا شك أنها أوحى لمن جاء بعده بالمصطلح الذي ساد واعتمد وشاع، وما إن نصل إلى ابن مالك حتى نجده قد أطلق هذا المصطلح، لكنه كان ينفصه الإيجاز، إذ قال "باب اشتغال العامل عن الاسم السابق بضميره أو ملبسه، ثم رأينا السيوطي يستخدم هذا المصطلح استخداماً فنياً دقيقاً، فأطلق عليه المصطلح الذي استقر وشاع، وهو الذي لا يزال إلى يومنا هذا، وهو مصطلح الاشتغال" (142)

2- مصطلح التنازع: جاء مصطلح التنازع بهذا اللفظ بفضل نظرية العامل، وهذا واضح من مفهوم المصطلح لغة واصطلاحاً، فالتنازع لغة التجاذب والتخاصم (143)، والتنازع اصطلاحاً: "توجيه عاملين أو أكثر إلى معمول واحد" (144) وقد سماه سيبويه: "هذا باب الفاعلين والمفعولين اللذين كل واحد منهما يفعل بفاعله مثل الذي يفعل به" (145)، ويظهر التنازع من خلال بعض الجمل التي تظهر في عاملين كما "في قولك: ضربت وضربتني زيداً، وضربتني وضربتني زيداً تحمل الاسم على الفعل الذي يليه، فالعامل في اللفظ أحد الفعلين" (146) فالعامل الأقرب هو العامل المؤثر ونجد

136- غالب فاضل المطلي وحسن عبدالغني الأسدي، المفهوم التكويني لنظرية العامل عند سيبويه: 12

137- سيبويه، الكتاب: 118/1

138- المصدر السابق: 80/1

139- عوض القوزي، المصطلح النحوي: 132

140- فصلت 17

141- سيبويه، الكتاب: 80/1

142- ينظر: جلال الدين السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: 80/3، علي توفيق الحمد، قراءة في مصطلح سيبويه: 103

143- ينظر: ابن منظور: لسان العرب، مادة "نزع"

144- ينظر: الغلابيني، جامع الدروس العربية 22/3-23، فاضل صالح السامرائي، معاني النحو: 142/2

145- سيبويه، الكتاب: 73/1

146- المصدر السابق: 73/1

ابن مالك أطلق عليه مصطلح "باب تنازع العاملين فصاعدا معمولا واحدا" (147)، هذا وقد استقر نهائيا على يد السيوطي، وأطلق عليه: التنازع في العمل (148). واستمر تأثير العامل في بناء المصطلحات النحوية للعصور اللاحقة حتى بات واضحا عند كل من تناول منهج النحاة في بناء المصطلحات، أنها في جزء كبير منها قد قامت على رعاية فكرة العامل ومقتضياته كمصطلح الناسخ عند الخالفين لسببويه.

وبعد كل ذلك، يمكن أن نجمل كيفية بناء أو تولد المصطلحات في ضوء العلاقة بين العامل والمعمول على النحو الآتي: أنه وفي ضوء "تصور النحاة أن أواخر الكلمات حين تتغير لا تتغير بطريقة عشوائية، وإنما تخضع لضوابط ونظام، وأن ثمة مؤثرات تحدثه وتحدد صورته، ومن ثم وضع النحاة مصطلح "العامل" للدلالة على العنصر المؤثر الذي بمقتضاه تتغير أحوال أواخر الكلمات، وفقا لعلاقتها في الجملة، كما وضعوا مصطلح "المعمول" للدلالة على العنصر الثاني، ويقصدون بذلك الكلمة التي تتغير أجزاها تبعا لتغير علاقاتها خضوعا لتأثير العامل فيه، كما أنه من الطبيعي أن تكون الحركة الإعرابية رمزا لتغيرين يحدثان في المعمول بعد تسلط العامل عليهما، أولهما: التأثير الذي يلحق اللفظ، وثانيهما: التأثير الذي يصيب المعنى" (149).

واضح التلازم بين الأطراف الثلاثة، فإذا وجد عامل فقد وجد المعمول، وإذا وجد معمول فقد وجد أن يوجد له عامل، والأثر ينبغي أن يظهر في اللفظ وإلا يقدر، وتولد نتيجة لذلك مصطلحات تعكس فكرة التلازم، بالإضافة إلى بعض العلاقات الأخرى التي تربط العامل بالمعمول، ويمكن توضيحها على النحو الآتي:

1- العلاقة التلازمية بين العامل "اسما أو فعلا" والمعمول، ووجهة نظر سيبويه في هذا المجال أن الجملة بناء يرتفع بالتدرج مُكوّن من لبنتين: اللبنة الأولى، إذ لها خصوصية واضحة في بناء الجملة، فهي تتخذ موقعا مهما بوصفها "الأساس الذي يعتمد عليه لوضع "المبني عليه" ليمثل اللبنة الثانية في ذلك البناء، ومن هنا كان العامل موجها نحو اللبنة الأولى التي تتخذ موقع الابتداء، وتكون إما مقولة فعلية أو مقولة اسمية العامل الذي سيكون الجملة ويقوم جدارها (150)، واللبنة الثانية: تتخذ موقعا مهما بوصفها المتمم لعملية البناء، فإن كانت اللبنة الأولى تفضله فهي فقط لتقدمها وتعتمد اللبنة الثانية على الأولى ولا تقوم إلا بوجود اللبنة الأولى.

وقد اصطلح على اللبنة الأولى عند سيبويه بالمسند؛ لذا كان للكلمة الأولى خصوصية واضحة في العمل، فانبثق عنها مصطلحات تظهر علاقة ارتباط بين شيئين كلاهما بحاجة للآخر، ويتطلبه حتى يؤدي وظيفته النحوية، ولا يستغني واحد منهما عن الآخر، يصف ذلك سيبويه "ولو قلت كان عبد الله لم يكن كلاما ولو قلت: ضرب عبد الله كان كلاما" (151)، بل نجد أكثر من ذلك علاقة الأول وهو "العامل" بالجملة يمثل الدور الفعال فيها، ومن هنا تولد مصطلح عاملي يشير إلى فكرة الأسبقية أو العمدية، وأنه عنصر مولد و رابط و منشئ و مكون و مستدعي، وأكثر ما تمثله مصطلحات: المبتدأ "الابتداء" والمسند والمبني والفعل، في حين العنصر الثاني يمثل المولد والمنشأ والمكون فيه والمستدعي والمشغول به؛ لذا تولد مصطلح الخبر والمسند إليه والمبني عليه والفاعل، وجاء تعدد المصطلحات للتعبير عن الأهمية، واختلاف زاوية النظر إليها.

2- العلاقة التلازمية بين العامل "فعلا" والمعمول، ودور الثاني تأدية لأول ويقوم به، فتولد مصطلح الفاعل.

147-ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، 86.

148-جلال الدين السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع 7/33

149- علي أبو المكارم، المصطلحات النحوية: 24

150-غالب فاضل المطلبي وحسن عبد الغني الأسدي، المفهوم التكويني لنظرية العامل عند سيبويه: 10

151-سيبويه، الكتاب: 90/2

3-العلاقة بين العامل والمعمول تتجاوز التلازمية، فلا تتوقف الجملة عند حدود الفاعل(المعمول الأول) في الجملة الفعلية أو "اسم كان وإن" في الجملة الاسمية، فالعامل يحتاج إلى أكثر من معوم ليكتمل المعنى، فتولد مصطلح المفاعيل.

4-العلاقة بين العامل والمعمول ملغاة من حيث الدلالة والعلامة الإعرابية فتولد مصطلح الإلغاء وهكذا يتضح أن فكرة العمل النحوي تقوم في جزء كبير منها على العلاقة بين العامل والمعمول، وهو ما تنبه إليه سيبويه حين أشار إلى مجموعة من العلاقات فهو يرى أن المفعول به والمفعول المطلق والزمان والمكان يدخل في علاقة التعدية، ومن هنا جاء مصطلح التعدية، وهكذا "تمثل العلاقة بين العامل ومعموله جانباً مهماً من المنهج الذي سار عليه النحاة في تحليل التراكيب وتفسيرها؛ فصورة العلاقة بينهما تمثل الوظائف النحوية؛ لأن مفهوم "العمل" أساساً معناه أن كل وظيفة نحوية تحقق كعنصرين يعمل أحدهما في الآخر، ألا تراهم يقولون: مسند ومسند إليه، ومضاف ومضاف إليه"(152).

ونستطيع أن نرجع سر ثبات كثير من هذه المصطلحات بشكلها النهائي من لدن سيبويه حتى اليوم من حيث دلالتها الفنية على المفهوم الذي وضعت له إلى ما تميزت به من سمات ينبغي توافرها في المصطلح العلمي الناضج المتفق عليه من إيجاز وسهولة ووضوح وملائمة لمفهومها، وخلوها من التعقيد والعجمة.

وربما كانت هذه أشهر المصطلحات النحوية التي استقرت ونضجت في الكتاب، وبالتالي شكلت المادة المصطلحية الأولية لعلم النحو، وبما أنه ثبت دور العامل في بناء المصطلحات فإنه يدعم أصالة الدرس النحوي عند العرب؛ لأنه انبثق من المادة العربية والمنهج العربي وعلى أيد عربية.

نتائج البحث:

أولاً: إن سيبويه لم يتعامل مع المصطلح النحوي، ويهتم به بقدر اهتمامه وعنايته بقضية العامل والمعمول، ففكرة العامل كانت مسيطرة عليه؛ لهذا كان يطلق على الحال مصطلحات متعددة كالمفعول به والمفعول فيه والخبر والموقع فيه.

ثانياً: أظهرت الدراسة أن أغلب المصطلحات التي تضمنها كتاب سيبويه تعود في تأصيلها إلى نظرية العامل، وربما كان ذلك سبباً في بقائها على مر الزمن ثابتة راسخة مستقرة لم يشبها التغيير والتحوير، نذكر منها: ألقاب حركات الإعراب، والمبتدأ، والابتداء، والتعدي، والفاعل، والمفعول به، والمفعول له، والمفعول فيه، والإلغاء، والاستعمال والتعليق.

ثالثاً: يظهر تأثير نظرية العامل في بناء المصطلحات النحوية للعصور اللاحقة حتى بات واضحاً عند كل من تناول منهج النحاة في بناء المصطلحات أنها في جزء كبير منها قد قامت على رعاية فكرة العامل، وربما الذي مهد لنشوتها وصف سيبويه المطول في كثير من عناوين أبواب كتابه لبعض الظواهر اللغوية، كما في مصطلحي الاشتغال، والتنازع.

رابعاً: إن دور العامل في بناء المصطلحات النحوية عند سيبويه يدعم أصالة الدرس النحوي عند العرب، وأنه انبثق من المادة العربية، والمنهج العربي، وبعده عن التأثير الأجنبي خاصة في مصطلحاته في طوره الأول.

المراجع العلمية العربية:

1. أحمد، نوزاد حسن، المنهج الوصفي في كتاب سيبويه، دار المعتر ودار دجلة، 2007م
2. الأزهرى، خالد بن عبدالله، شرح التصريح على التوضيح، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار إحياء الكتب العربية، بيروت، ط1، 2000م
3. بحيري، سعيد حسن، عناصر النظرية النحوية في كتاب سيبويه، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط1، 1989م

4. بسندي، خالد، نظرية القرائن في التحليل اللغوي، مجلة اتحاد الجامعات للأداب، 2007م المجلد 4، ع2، ص 319-283
5. بلقرين، محمد، مصدر الوضع وتوليد المصطلح، اللسان العربي، جامعة الدول العربية المنظمة العربية للتربية، مكتب تنسيق التعريب، السنة1997 العدد 44، صفحات 141-158
6. ابن جني، أبو الفتح، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت، ط3، 1403-1983 م
7. الحديثي، خديجة، المدارس النحوية، دار الأمل، اربد، ط3، 1422-2001 م
8. الحلواني، محمد خير، أصول النحو العربي، الناشر الأطلسي، الدار البيضاء، دت
9. الحمد، علي توفيق، قراءة في مصطلح سيبويه تحليل ونقد، مجلة علوم اللغة العربية2006م، المجلد9، العدد1 ص76-101
10. الخثران، عبد الله بن حمد، مراحل تطور الدرس النحوي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1413-1993هـ
11. السامرائي، فاضل صالح، معاني النحو، دار الفكر للطباعة والنشر، عمان ط1، 1420-2000م
12. ابن السراج، أبو بكر محمد، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 1، 1405 هـ
13. السواد، رياض يونس، الحد النحوي وتطبيقاته حتى نهاية القرن العاشر الهجري، دار الراجية للنشر، عمان، 2009م
14. سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1988-1408م
15. السيوطي، جلال الدين، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق أحمد شمس الدين، الكتب العلمية، 1998 م
16. السيد، عبد الرحمن، مدرسة البصرة النحوية، دار المعارف، مصر، 1968 م
17. شاهين، عبد الصبور، التطور اللغوي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1405-1985هـ
18. الشهابي، مصطفى، المصطلحات العلمية في اللغة العربية(في القديم والحديث)، معهد الدراسات العربية العالية، 1955 م
19. ضيف، شوقي، المدارس النحوية، دار المعارف، مصر، ط7، دت
20. الغلاييني، مصطفى، جامع الدروس العربية، المكتبة العصرية، بيروت، ط30، 1415-1994م
21. الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد، معاني القرآن، عالم الكتب، بيروت، ط3، 1983 م
22. الفراهيدي، الخليل بن أحمد، العين، تحقيق: مهدي المخزومي، إبراهيم السامرائي، دار الرشيد للنشر، بغداد، 1980م
23. الفرزدق، الديوان، شرحه وضبطه علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، 1407-1987م
24. القوزي، عوض، المصطلح النحوي، نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، شركة الطباعة العربية، الرياض، ط1، 1401هـ-1981م
25. كنداوي، سعاد كريدي، العامل النحوي دراسة إبستمولوجية، مجلة كلية التربية واسط، 2011م العدد9 ص 7-36.
26. ابن مالك، محمد بن عبد الله، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي، القاهرة، 1968م
27. المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، المقتضب: ، تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، 1386

28. مزوز، دليلة، التركيب الفعلي وأنماطه عند سيوييه، مجلة كلية الآداب، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012م، العدد 10 و11، ص135-155
29. المطليبي، غالب فاضل وحسن الأسدي، المفهوم التكويني لنظرية العامل عند سيوييه، مجلة الموارد العراقية العدد 3 صفحات 3-16 م، 1999
30. أبو المكارم، علي، تقويم الفكر النحوي، دار غريب، القاهرة، 2005
31. أبو المكارم، علي، المصطلحات النحوية، سلسلة دراسات عربية، مركز اللغات الأجنبية، 2002م، الجزء 23، صفحات 5-40
32. موسى، عطا محمد، مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين، الجامعة الأردنية، عمان، 1992م
33. ناصف، علي النجدي، سيوييه إمام النحاة، عالم الكتب، بيروت، ط2، 1979م
34. ابن يعيش، موفق الدين، شرح المفصل، المحقق: إيميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1422-2001م
